

أدبيّات النّهـوض

المرجعية الدينية والمقاومة
الإمام الخميني نموذجًا

عبد الستار الموسوي



دار المعارف الحكمية
Dar Al maaref Alhikmiah

مكتبة

مؤمن قريش

لو وضع ايمان أبي طالب في كفة ميزان وايمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح ايمانه .

الإمام الصادق (ع)

المرجعية الدينية والمقاومة

الإمام الخميني نموذجًا

اســـم الكتـــــاب: **المرجعيـــة الدينيـــة والمقـاومـــة**

المـــــؤلـــــــف: **الدكتور السيد عبد الستار الموسوي**

النـــاشـــــــــر: **دار المـعـــارف الحكميـــة**

إخــراج الكتـــــاب: Idea Creation

عــدد الصفــحـــات: ٦٤

القيــــــــــــاس: ٢١,٥*١٤,٥

تـــاريـــخ الطبـــــع: ٢٠١٢

المرجعية الدينية
والمقاومة

الطبعة الأولى

[١٤٣٢ هـ. - ٢٠١٢ م.]



دار المعـارف الحكميـة

Dar Al maaref Alhikmiah

بيروت - لبنان

العنوان: حارة حريك - الشارع العريض - سنتر صولي - ط٢ شمالي
تلفـاكس: ٥٤٤٦٢٢ -٠١ - Email: almaaref@shurouk.org

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

مقدّمــة

لا يمكــن المرور على تاريخ المرجعيات الدينية، التي قادت سلوكًا قياديًّـا مقاومًـا إلا بالمرور على المنهــج السياسي لتلـك المرجعيات وقناعاتها بنظريــة الثورة،ومواجهة الحاكم الظالم، والكتابة والتنظير في العدالـة الاجتماعيــة والسياسيــة والحديث الواســع عن ضرورة استعــادة الإسلام نظام حياة، ورؤية قرآنيــة تنظم المجتمع وترسم له خطوات حقيقية باتجاه العمـل الحقيقي على الاكتفاء الذاتي، وعدم الحاجــة للآخر، ومقاومة الحالات الشاذة مهما تعددت مستوياتها، سواءً كانت متعلقة بالنظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي، أو تلك التي لها علاقة بالمجتمع ونزعاته الإنسانية المختلفة.

إن المقاومــة في النجف الأشرف اعتمدت الإسلام قاعدةً للعمل، وخرجت من حاضنته، لترسم منهجًا متكاملاً على مستوى التصدي للاستعمــار الأجنبي، ومدّ يد العون والمساندة لكل حركات التحرر التــي انطلقــت في العالم العربــي والإسلامي في عهــدي الاستعمار البريطــاني والفرنسي، في حــين كانت المرجعيــات الدينية الأخرى

تعتمد أساليب لم ترقَ في عملية التصدي لأسلوب النجف، ومقارعتها لهذين الاستعماريين الغاشمين، اللذين أمضيا فترات طويلة جاثمين على العالم العربي والإسلامي، وعلى روح النجف الثورية. وما زلت أتذكر وأنا أتحدث عن تاريخ العملية المسلحة في النجف الأشرف كلامًا للشاعر والمفكر العراقي الكبير مصطفى جمال الدين في كتابه «السيرة الذاتية»، أن العديد من علماء النجف كانوا أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية (فتح)، وأدّوا دورًا أساسيًّا في تقديم الدعم المالي والسياسي والإعلامي للثورة الفلسطينية، مثلما كانوا ممثلين لمنظمة التحرير الجزائرية، وقد أدّوا دورًا أساسيًّا أيضًا في استصدار فتوى من الإمام الحكيم بضرورة توفير جزء من أموال الخمس للثورة الفلسطينية، كان السيد مصطفى جمال الدين عضوًا في الجبهة المساندة لحركة فتح، التي تشكلت في النجف بداية الستينات من القرن الماضي، وعضوًا في جبهة التحرير الجزائرية، حيث كان الشاعر ومجموعة من الشعراء والأدباء وطلاب العلوم الدينية المتنورين وكلاء للجبهة في النجف، وكان من جهودهم أنهم استصدروا فتوى شرعية من آية الله العظمى السيد محسن الحكيم، ومن العلماء الآخرين بجواز دفع الحقوق الشرعية للفلسطينيين والجزائريين دعمًا للثورة في الجزائر وفلسطين[1].

وبهذا الزخم انطلقت النجف في عملية مد أذرع الدعم، والمساندة لكل القوى العربية والإسلامية، التي كانت ترفع السلاح عنوانًا أساسيًّا من عناوين استعادة الحرية والسيادة والاستقلال، في هذا الصدد يتحدث آية الله العظمى العلّامة الشيخ محمد أمين

(١) جمال الدين، مصطفى: «الشاعر والسيرة الذاتية دار المكتبة الأدبية».

زيـن الدين في كتابه الطليعة المؤمنة، عن دور النجف في دعم الثورة العربيـة الليبيـة[1]، فيقول بهذا الصـدد: إن النجف الأشرف وقفت إلى جانـب الشعب الليبـي في مواجهة الاستعمـار الإيطالي، الذي كان يسـوم الناس سـوء العذاب، ويجثم علـى صدورهم، ويصادر أرضهـم، ويحرق زرعهم، ويضـع شعبًا كاملاً تحـت الأقفاص في الصحـراء العربية الليبية، لقد وقفت النجف لـترد العدوان الإيطالي عـن هذا الشعب، وأرسلت مئات المتطوعـين الذين قاتلوا هناك إلى جانب أخوانهم الليبيين كتفًا بكتف ، فاستشهد من استشهد، وعاد مـن عاد إلى النجف وهو يتحدث عن بسالة الجندي العراقي، وثوار النهضة النجفية ، وهم يصنعون بدمهم عطاء العراق الذي لا ينفد.

وفي ذات السياق؛ أدت مرجعية النجف الأشرف دورًا أساسيًا في مقارعة الاستعمار البريطاني للعراق ١٩١٤ – ١٩١٧، حيث بقيت القـوات البريطانية على حدود العراق ثـلاث سنوات حتى دخلت بغداد، وبعد دخولها بثلاث سنوات تفجرت الثورة العراقية الكبرى التـي قادتها المرجعيـة الدينية بزعامـة الميرزا محمد تقـي الشيرازي، وبقيت المرجعيـات الدينية الأخرى تعضدهـا العشائر العراقية التي تماسكـت في لحظـة القرار الصعـب، وأمسكت بالمبـادرة وتهيأت بمستلزمات متواضعة لمشروع الثورة التي استمرت سنة كاملة بقيادة العراقي الكبير الشيخ شعلان أبي الجون، فاستعادت للعراق سيادته، وللشعب العراقي حريته، وللبلد استقلاله.

وقبـل نهاية القـرن الماضي؛انطلق إمـام من قريش وبإمكانات متواضعـة إلّا مـن الإيمان بـالله سبحانه وتعالى، ومـن نوفل لوشاتو

(١) زين الدين، محمد أمين: «**الطليعة المؤمنة**».

في فرنسا وقبلها من العراق ليدك حصون الشاه الإيراني ويدخل بعصاه قصور الإمبراطور، ويسقط أعتى سلطة في التاريخ قامت على جثث الأبرياء، وأدت أدوارًا سياسيةً وعسكريةً وأمنيةً كبيرةً للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. إن الإمام الخميني واحد من أبرز الشخصيات المرجعية الدينية التي عاشت في النجف الأشرف، وكان لها دور واضح في استنهاض الهمم الإسلامية في كل مكان، في العراق ولبنان وإيران وصولاً إلى نهاية خط العالم الإسلامي في جاكرتا، وحقق كل آمال الأنبياء بقيام أول دولة إسلامية تتحدث عن الإسلام باعتباره نظام حياة، وعن الفكر الإسلامي دستورًا للأمة، وعن المقاومة بوصفها ميزانًا لقدرة الشعوب على تخطي الاستعمار والهيمنة الأجنبية.

المقاومة الثورية ظاهرة إنسانية وأخلاقية، تحركت على مدارج النجف. سنسعى من خلال هذا البحث للتعرف إلى أبرز المحطات التي كان للنجف فيها موقف وقرار ورؤية، ولا عجب أن يظهر في وقت واحد ثلة من المرجعيات الدينية المتنورة، في نهاية القرن التاسع عشر، ومطالع القرن العشرين، وهم يدعون الأمة إلى مقاومة الاستعمار، ويلهجون بنفس واحد، وكانت واسطة العقد بينهم الخلاص من ربقة الاستبداد، باعتباره مصدرًا للتخلف ونتيجة له، وشمل هذا نقد الأوضاع السياسية والاجتماعية، والتخلف الاقتصادي والعلمي والتقاليد البائرة والأعراف المتحجرة، التي كانت إما مجرد عادات اتبعها الناس، أو مجرد اجتهادات، أو تنظيرات لم يعد لها مجال للتعامل والأخذ بها في إطار التطورات السياسية والعلمية، التي باتت سائدة أو أنها مكرسة كمنهج سياسي فكري في إطار أنظمة استبدادية.

وعلى هذا الأساس يأتـي بحثنا هذا متحركًا في مدار المرجعيات الدينية، التـي أدت دورًا أساسيًّا في استنهاض الإمام الخميني للأمّة، واستعادة الإسلام منهجًا في الثورة، وعقيدة في الحرية عبر استنطاق شبه أكاديمي لنظرية الثورة، عند أبرز المرجعيات الدينية التي كان لها رأي واضح في المقاومة.

المرجعيـــة الدينيـــة
والمقـــاومـــة

المقاومة... الرؤية والفكرة والمشروع

في استدراك الرؤية وملاحقة المشروع ينبغي العمل على استدراك أهميـة الفكـرة، فلا فكرة بـلا رؤيـة، ولا رؤية مـن دون مشروع يحتضنها ويلبـي حاجتها، والمقاومة مفـردة سياسية ثورية متحركة ومنسجمـة مع ذاتهـا، ولولا أشـكال المقاومة المسلحـة والسياسية والفكرية وغيرها، لكان العالم اليوم يغط في نوم عميق.

سنتحـدث عـن المرجعيـة الدينية في النجـف الأشـرف، وأبرز الشخصيـات الفكرية والدينية التي قادت مشاريع المقاومة السياسية والفكرية والمسلحة في وجه الاستعمار سواءً في الحرب العالمية الأولى أو الثانية، أو تلك المخاضات السياسية الصعبة التي مرت على تاريخ المجتمع العراقي ولعبـت المرجعية الدينية فيها دورًا رئيسيًّا، وكانت السباقـة في القول وفي الفعـل وفي استدراك قيمة الفتـوى الدينية، وهي ترشد الناس لنظرية الثورة ومنهجية التحرك.

لا يمكن المرور على تاريخ المرجعيات الدينية التي قادت سلوكًا قياديًا مقاومًا إلا بالمرور على المنهج السياسي لتلك المرجعيات، وقناعاتها بنظرية الثورة ومواجهة الحاكم الظالم والكتابة والتنظير في العدالة الاجتماعية والسياسية، والحديث الواسع عن ضرورة استعادة الإسلام كنظام حياة ورؤية قرآنية تنظم المجتمع وترسم له خطوات حقيقية باتجاه العمل الحقيقي على الاكتفاء الذاتي وعدم الحاجة للآخر ومقاومة الحالات الشاذة مهما تعددت مستوياتها، سواءً كانت متعلقة بالنظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي أو تلك التي لها علاقة بالمجتمع ونزعاته الإنسانية المختلفة.

إن المقاومة في النجف الأشرف اعتمدت الإسلام قاعدةً للعمل وخرجت من حاضنته لترسم منهجًا متكاملاً على مستوى التصدي للاستعمار الأجنبي، ومد يد العون والمساندة لكل حركات التحرر التي انطلقت في العالم العربي والإسلامي في عهدَي الاستعمار البريطاني والفرنسي، في حين كانت المرجعيات الدينية الأخرى قد اعتمدت أساليب لم ترقَ في عملية التصدي لأسلوب النجف ومقارعتها لهذين الاستعمارين الغاشمين، اللذين أمضيا فترات طويلة جاثمَين على العالم العربي والإسلامي وعلى روح النجف الثورية، ولا زلت أتذكر وأنا أتحدث عن تاريخ العملية المسلحة في النجف الأشرف كلامًا للشاعر والمفكر العراقي الكبير مصطفى جمال الدين في كتابه «السيرة الذاتية» أن العديد من علماء النجف كانوا أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية (فتح) ولعبوا دورًا أساسيًا في تقديم الدعم المالي والسياسي والإعلامي للثورة الفلسطينية، مثلما كانوا ممثلين لمنظمة التحرير الجزائرية، وقد لعبوا دورًا أساسيًا أيضًا في استصدار فتوى من الإمام الحكيم، بضرورة توفير جزء من

أموال الخمس للثورة الفلسطينية، كان السيد مصطفى جمال الدين عضوًا في الجبهة المساندة لحركة فتح، التي تشكلت في النجف بداية الستينات من القرن الماضي، وعضوًا في جبهة التحرير الجزائرية، حيث كان الشاعر ومجموعة من الشعراء والأدباء وطلاب العلوم الدينية المتنورين وكلاء للجبهة في النجف، وكان من جهودهم أنهم استصدروا فتوى شرعية من آية الله العظمى السيد محسن الحكيم، ومن العلماء الآخرين بجواز دفع الحقوق الشرعية للفلسطينيين والجزائريين دعمًا للثورة في الجزائر وفلسطين[1].

وبهذا الزخم انطلقت النجف في عملية مد أذرع الدعم والمساندة لكل القوى العربية والإسلامية، التي كانت ترفع السلاح عنوانًا أساسيًا من عناوين استعادة الحرية والسيادة والاستقلال، في هذا الصدد يتحدث آية الله العظمى العلّامة محمد أمين زين الدين في كتابه الطليعة المؤمنة، عن دور النجف في دعم الثورة العربية الليبية[2]، فيقول بهذا الصدد: إنّ النجف الأشرف وقفت إلى جانب الشعب الليبي في مواجهة الاستعمار الإيطالي الذي كان يسوم الناس سوء العذاب، ويجثم على صدورهم ويصادر أرضهم ويحرق زرعهم ويضع شعبًا كاملاً تحت الأقفاص في الصحراء العربية الليبية، لقد وقفت النجف لترد العدوان الإيطالي عن هذا الشعب، وأرسلت مئات المتطوعين الذين قاتلوا هناك إلى جانب أخوانهم الليبيين كتفًا بكتف، فاستشهد من استشهد، وعاد من عاد إلى النجف وهو يتحدث عن بسالة الجندي العراقي، وثوار النهضة النجفية، وهم يصنعون بدمهم عطاء العراق الذي لا ينفد.

---

(١) جمال الدين، مصطفى: «**الشاعر والسيرة الذاتية**»، دار المكتبة الأدبية.

(٢) زين الدين، محمد أمين: «**الطليعة المؤمنة**».

وفي ذات السياق؛ لعبت مرجعية النجف الأشرف دورًا أساسيًّا في مقارعة الاستعمار البريطاني للعراق ١٩١٤ - ١٩١٧، حيث بقيت القوات البريطانية على حدود العراق ثلاث سنوات، حتى دخلت بغداد وبعد دخولها بثلاث سنوات تفجرت الثورة العراقية الكبرى التي قادتها المرجعية الدينية بزعامة الميرزا محمد تقي الشيرازي، وبقيت المرجعيات الدينية الأخرى تعضدها العشائر العراقية، التي تماسكت في لحظة القرار الصعب، وأمسكت بالمبادرة وتهيأت بمستلزمات متواضعة لمشروع الثورة، التي استمرت سنة كاملة بقيادة العراقي الكبير الشيخ شعلان أبي الجون، فاستعادت للعراق سيادته وللشعب العراقي حريته وللبلد استقلاله.

وقبل نهاية القرن الماضي؛ انطلق إمام من قريش وبإمكانات متواضعة إلّا من الإيمان بالله سبحانه وتعالى، ومن نوفل لوشاتو في فرنسا، وقبلها من العراق ليدك حصون الشاه الإيراني ويدخل بعصاه قصور الإمبراطور ويسقط أعتى سلطة في التاريخ قامت على جثث الأبرياء، وأدت أدوارًا سياسيةً وعسكريةً وأمنيةً كبيرةً للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. إن الإمام الخميني واحد من أبرز الشخصيات المرجعية الدينية التي عاشت في النجف الأشرف، وكان لها دور واضح في استنهاض الهمم الإسلامية في كل مكان، في العراق ولبنان وإيران وصولاً إلى نهاية خط العالم الإسلامي في جاكرتا، وحقق كل آمال الأنبياء بقيام أول دولة إسلامية تتحدث عن الإسلام باعتباره نظام حياة، وعن الفكر الإسلامي دستورًا للأمة، وعن المقاومة بوصفها ميزانًا لقدرة الشعوب على تخطي الاستعمار والهيمنة الأجنبية.

إن المقاومــة الثورية ظاهرة إنسانية وأخلاقية تحركت على مدارج النجف، وسنسعى من خلال هذا البحث للتعرف على أبرز المحطات التــي كان للنجف فيها موقــف وقرار ورؤيــة، ولا عجب أن يظهر في وقــت واحد ثلة من المرجعيــات الدينية المتنــورة في نهاية القرن التاسع عشــر ومطالع القرن العشرين وهم يدعــون الأمة إلى مقاومة الاستعمار ويلهجون بنفَس واحد، وكان واسطة العقد بينهم الخلاص مــن ربقة الاستبداد باعتباره مصدرًا للتخلف ونتيجة له، وشمل هذا نقد الأوضاع السياسية والاجتماعية والتخلف الاقتصادي والعلمي والتقاليد البائــرة والأعراف المتحجرة التي كانــت إما مجرد عادات اتبعهــا الناس أو مجرد اجتهادات أو تنظيرات لم يعد لها مجال للتعامل والأخــذ بها في إطار التطورات السياسية والعلمية التي باتت سائدة أو أنها مكرسة كمنهج سياسي فكري في إطار أنظمة استبدادية.

- **الاستبداد عند الأفغاني والنائيني.. وسبل مقاومته**

شكلت منطقتا الشرق الأدنــى والأوسط معضلة لعلم الاجتماع السياســي هــي بالأســاس معضلــة مفتعلــة، وجــدت ترجماتهــا الاستعماريــة فيما عــرف لاحقًا باسم (المسألــة الشرقية)، وقد تفنن العديــد من المستشرقين في تفسير أنماط وأشــكال الاستبداد السائدة فيهمــا باعتبارها معطــى موضوعيًّــا للحضارات الشرقيــة. بما عنى أن شعــوب هــذه المنطقة مــن العالم لا تنسجــم ولا تتناســب بنيتها الاجتماعية والحضاريــة والتاريخية مع معطيــات الحضارة والتقدم (الغربيــين)، وفي مقدمتهــا الديمقراطيــة بــكل تجلياتهــا السياسية، الاجتماعية والعلمية والفكرية والمدنية، وهو ما عنى ويعني «أن هذه الشعــوب غير قادرة على حكــم نفسها بنفسها». ولا بدّ لها من أمة

أرقى لتسوي أمورها وقضاياها وتأخذ بيدها من أجل أن تخطوَ إلى عالم الحداثة والتطور. لقد استخلصوا ذلك كله من حالة استاتيكية محضة شهدتها الدولة العثمانية في أواخر عهدها من ضعف وتخلف على مختلف المستويات. لا بل ذهب بعضهم إلى ابتكار مصطلح (الاستبداد الشرقي) ليس باعتباره تعبيرًا عن ظاهرة سياسية محضة عرفتها منطقتنا وعانت بلدان كثيرة من أشكالها، والتي ترافقت مع أنظمة حكم ملكية وإمبراطورية جائرة عرفها العالم أجمع، ولها صيرورتها التاريخية الخاصة بها، والمرتبطة بمديات التقدم الإنساني والاجتماعي والعلمي والاقتصادي، بل باعتبارها ظاهرة ملازمة للشرقين الأدنى والأقصى.

وبديهيٌ أن هذه التنظيرات الاستشراقية كان لها ولا زال جذورها الاستعمارية التي نظّرت وبررت الاستعمار في حينه، ولا تزال آثارها تظهر حتى الآن للعيان وإنْ بأشكال وصيغ مختلفة تأخذ طابع الظاهرة العنصرية التي تجد تجسيدها من خلال السياسات العنصرية التي سادت في جنوب أفريقيا لعشرات السنين، وانتهت باندحار الدولة العنصرية، وفي فلسطين حيث تمارس أسوأ أشكال العنصرية، بدعم وتأييد من الدول الكبرى، وفي مناطق متعددة أخرى من العالم أبرزها راهنًا مظاهر العولمة الوحشية الاقتصادية والعسكرية، وتدمير البيئة الأرضية، وإفقار شعوب العالم الثالث، وقد قيّض لهذه السياسات أن تنهض من كبوتها بعد أحداث ١١ سبتمبر المؤلمة لتعطي الذريعة لانبعاثها بقوة، ولتعيد وضع هاتين المنطقتين في بؤرة الصراع والاصطراع تحت تلك العناوين ذاتها، بهدف إعادة إنتاج أدوات السيطرة الاستعمارية بأشكال وأنماط جديدة أخذت شكلها النموذجي في أفغانستان والعراق وفلسطين، وليعاد من

جديد طـرح المضامين ذاتها بأسمـاء وأشكال مختلفـة (غير مغفلين الذرائـع والمـبررات التي تم تقديمهـا لتبرير العـدوان). إن الانبعاث الاستعمـاري الجديد الـذي ترافق وجملـة التطـورات الاقتصادية والاجتماعيـة وثـورة الاتصـالات والمعلومـات، ومـا رافقهـا من تكنولوجيا عسكرية شديدة التطور والخطورة، بموازاة سيطرة قطب أحادي على العالم، كل ذلك أيقظ أحلام السيطرة الإمبراطورية لدى الولايـات المتحدة، وبشكل خاص في ظـل إدارة المحافظين الجدد، وسياساتهـا العدوانيـة، وسعيها لجعل العالم ساحـة خلفية للولايات المتحـدة. وأسهم بنشر الفقر وتعزيز الفوارق بين الشمال والجنوب، وإشعـال حـروب أهلية، وقبليـة، وحروب عدوانيـة لم يشهد العالم مثلهـا في اتساعها وامتدادها وشمولها (هـذا إذا ما استثنينا الحرب العالميـة الثانية)، ولتبرز من جديد، وفي إطارها، مجموعة من الأسئلة تتنـاول معضلات الهوية، والدولة القومية، أو الدولة الحديثة، والتي مـا زالت حتى الآن عبر عدم تحققهـا (في منطقتنا) تشكل أحد أبرز معيقات التقدم والتطور في غالبيـة دول الشرقين الأدنى والأوسط، وبالرغـم من أن هـذه الأسئلة برزت منذ أكثر من قـرن من الزمان، وطرحت في حينـه حلولاً إبداعية لها، تنبع من عمـق البيئة الثقافية والحضاريـة للمنطقة، باعتبـار أن هذا العمق هو جـزء لا يتجزأ من مجمـل الحضارة الإنسانية، وركن أساسي من أركانها، والذي يجعل مـن إعادة طرح قضايا «الدولة الحديثـة» في منطقتنا مسألة غاية في الأهميـة باعتبارهـا مهمة لم تعـد تقبل التأجيل، من هنـا فإن العودة إلى منابع وبدايات عصـر النهضة الشرقية في (تركيا، إيران، العراق، مصـر، والشام). والتي بترت ولم يتح لهـا أن تستكمل تجربتها رغم غناها وثرائها، بل وتجاوز بعضها زمنه في طرح أبرز التحديات التي

تواجـه الأمة، والتصدي لها بحلـول تنتج الفكاك من ربقة التخلف واللحـاق بركب الأمم المتطورة. إن هذه العـودة لها ما يبررها سيما أن العديد مـن الأسئلة والأجوبة المطروحة في حينه ما زالت ملحة، وأن العديد من الحجج والذرائع التي كانت تساق في حينه ما زالت تطرح راهنًا، لتبرير الاستبداد ودوام التخلف، في مواجهة تطورات عاصفة على مختلف الصعد، ولتصبح قضية صراع الحضارات المروَّج لهـا استعماريًّا ومن جهات مشرقيـة وإسلامية، بديلاً لإعادة تأصيل الثقافـة العربية الإسلامية من خلال هضـم وتمثل منجزات الحضارة الإنسانية بما شهدته مـن تطورات مذهلة، وبما يؤسس لإعادة الدور المفتقد للمنطقـة وشعوبها في المشاركة الفاعلـة في صوغ الحضارة الإنسانية المعاصرة وبما يمكن أن ينعكس إيجابًا على حاضر ومستقبل شعوبها.

لا عجب أن ظهر في وقت واحد تقريبًا ثلة من المتنورين في نهايات القـرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، في مصر والشام والعراق وإيران وتركيا. يلهجـون بنفَس واحد تقريبًا، وكانت واسطة العقد بينهـم الخلاص من ربقة الاستبداد باعتباره مصدرًا للتخلف ونتيجة لـه، وشمل هذا نقـد الأوضـاع السياسية والاجتماعيـة والتخلف الاقتصـادي والعلمـي والتقاليد البائرة والأعـراف المتحجرة والتي كانت إما مجرد عادات اتبعها الناس، أو أنها تمثل مجرد اجتهادات أو تنظـيرات لم يعد لها من مجال للتعامل والأخذ بها في إطار التطورات السياسيـة والعلميـة التـي باتـت سائـدة. أو أنها مكرسـة كمنهج سياســي فكري في إطارِ أنظمة استبداديـة. ورغم إسهامات المحقق النائينـي الهامة في مجـالَي الاستبـداد السياسي والاستبـداد الديني. إلّا أنـه لم يتوقـف عندهمـا فقط، بل تجـاوز ذلـك إلى مسألة أعمق

وأشمل، تناولت علاقة الأمة بالدولة بشكل جديد تمامًا، وكشف وظيفة وغاية الدولة في الأمة، ليعالج المسألة الأشد تعقيدًا في علم الاجتماع السياسي القائمة على مدى عقود طويلة في منطقتنا وما زالت، أي جدلية («علاقة الأمة بالدولة» من خلال آليات تداول السلطة). ولا يعالج النائيني هذه الإشكالية انطلاقًا من مجرد طرح المشكلات فقط، كما كان وما زال يجري لدى العديد من المفكرين والاتجاهات والتيارات الإسلامية، على غرار (الإسلام هو الحل) أو شعار (حاكمية الله)، دون طرح حلول تستجيب لجملة التحديات التي تطرحها الوقائع المتجددة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... الخ، وهو ما يعكس عدم وضوح للرؤيا وغموض لهذه الشعارات لينتهي الأمر كما يقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين: «إن الحركة الإسلامية تتحول إلى مجرد قوة في وجه المجتمع، وليس في وجه النظام الذي تعترض عليه، هي قوة في وجه المجتمع»[1].

(تناول عنوان هذه الفقرة الأفغاني والنائيني... ولكن متن الفقرة خلا من ذكر الأفغاني... واقتصر على ذكر النائيني بشكل مختصر جدًّا!... أرى أن يتم دمج الموضوعين السابق واللاحق تحت عنوان واحد... خاصة وأن الفقرات اللاحقة تتناول فكر النائيني بإسهاب).

• من مواجهة الاستبداد إلى صياغة حلول جذرية لاقتلاع أسبابه

تكمن أهمية المفكر النائيني في ابتعاده عن الشعارات المجردة والولوج عميقًا في صياغة برنامج عملي (للدولة وتداول السلطة)

---

(١) «نظام الحكم والإدارة في الإسلام».

ليشمـل مختلف جوانبها، وآلياتهـا في إطار علاقتهـا بالأمة، نقيضًا لأشكال الحكم السابقة والقائمة حينها حيث الاستبداد سيد الموقف، ولا علاقـة للأمة بالحكم (النظـام السياسي) من قريـب أو بعيد. لا شـك أن ثلة المتنورين هذه (الكواكبي ـ جمال الدين الأفغاني ـ محمد عبـده ـ الميرزا صالح الشيرازي وغيرهم)، بتركيزهم على الاستبداد، والدستـور، والديمقراطيـة، لم يكونـوا بعيدين عمـا كان يجري في أوروبـا آنذاك، ولا شك أنه قد وصلهم عن طريق المبعوثين وطلاب الدراسات والقناصل والتجار الذين نقلوا أو تأثروا بما كانت تشهده أوروبـا في منتصف القرن التاسع عشر من صدور دساتير وإعلانات سياسية وحقوقية[1]، حيث صدر في بريطانيا قانون حرية التصويت في الانتخابـات (١٨٦٧)، وقانـون الرأي الإنسـاني عام ١٨٨٤، والدستـور الإيطالي عـام ١٨٧٠، وتأسست حكومـة دستورية في الدانمرك عام ١٨٦٤، وفي النمسا والمجر عام ١٨٦٩، وفي ألمانيا عام ١٨٧١، والجمهورية الفرنسية الثالثة عام ١٨٧٥، لا سيَّما أن إيران في حينـه على العكس من دول المشرق التي كانت ولايات عثمانية، كانـت دولة مستقلـة تمتلك علاقـات سياسية ودبلوماسيـة وثقافية واقتصاديـة مـع أوروبا، وهو ما سهّـل انتقال الأخبـار والأحداث والأفـكار التي تعصف بأوروبا إليهـا. وهو ما جعل العديد من هذه التطورات والأفكار حاضرة في الوسط الثقافي والسياسي والفكري للنائيني.

---

(١) عبد الرزاق، صلاح: «معالم الإصلاح السياسي عند المفكرين المسلمين».

• **تنبيه الأمة وتنزيه الملة**

والنائيني في كتابه الفريد (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) يرصد في (تمهيد كتابه) تطور الفكر السياسي الأوروبي قبل وبعد الحروب الصليبية، ويتحـدث عن مؤرخـي النهضة الأوروبية وما تحدثـوا به عن فضل الحضارة الإسلامية عليهم، وكذلك يتحدث عن (حكماء) ومفكرين أبرزوا أفكار الحرية والمساواة والمواطنة، وآخرين كتبوا عن الاستبداد بأنواعـه، وحـال الأمم الرازحـة في إسـاره، ويمجـد إنجازاتهم التي توجـت بخلاصهم من الحكم الاستبدادي. القصد أن النائيني أثبت عـبر كتابه، أهمية المعرفة على المستـوى الإنساني، ووحدة حاجات الإنســان الأساسية في إطار مجتمعاتهـا، لا سيَّما في مجالات المساواة والحرية والكرامة والمشاركة، باعتبارها حقوقًا إنسانية أساسية عامة، تشـكل جوهر وهدف الفكر الإنساني ورسـالات الأنبياء والرسل. لذلك لا عجب أنه لم يتوقف عند الشكل والمفردة، والكلمة بعينها، وإنمـا لما تمثلـه وتعنيه فعلاً في الميـدان والممارسة،ومـع تطور المعرفة الإنسانيـة وتطور المجتمعـات نفسها. فالديمقراطيـة (وهي الكلمة اللاتينيـة) كانت تعني لـه الشورى. والسلطة المقيـدة (بدستور) بـ: السلطة العادلة المشروطة الدستورية. والأمة في ظلها بـ: الأمة الحرة، المحتسبة، الأبية، الحية.

• **النائيني والحضارة الإنسانية**

لم يكـن النائيني يجد غضاضة في النظـر إلى الإنجازات الحضارية والإنسانيـة للمجتمعـات الغربيـة بهدف الاستفادة منهـا، لا سيَّما تلـك المنجزات التي كانـت وراء نهضة الغرب وتقدمه على مختلف المستويات، باعتبارها حضارة إنسانية استندت فيما استندت إليه إلى

ما قدمته الحضارة الإسلامية مــن منجزات فكرية وعلمية وفي شتى المجالات، فاستفادوا منها، وهجرناها نحن، والأولى بنا أن نعيد بناء مجتمعاتنا، مستفيدين من تلك المنجزات الحضارية التي كان لنا شرف الإسهام في تقديمها للبشرية.

وبهذا كله فــإن النائيني، بإسهامه النظري الفــذ، يتناول السلطة وضرورتهــا، ووظائفهــا كمــا يراها، وكمــا باتت عليــه في الدولة الحديثة، وعلاقة الأمة بالسلطة، والنواظم التي تضبط هذه العلاقات في إطار مرسّم مشرعن، وآليات ديمقراطية لتداول السلطة. والفصل بين السلطــات، ودور الرقابة والمحاسبة والإشراف على كل مناحي عمل السلطــات التنفيذية من خلال رقابة الهيئات المنتخبة من الأمة وعلــى هذه الهيئات نفسهــا من خلال رقابة الأمــة عليها. وفي هذا سعى لصياغة (عقد اجتماعي) باعتباره الأساس الرئيس لقيام الدولة الحديثة، ركناه الأساسيان الحرية والمساواة، وهو الذي ما زلنا نفتقده في العديد، إنْ لم يكن في غالبية بلدان الشرقين الأوسط والأدني، عقد اجتماعــي يحفظ حقوق الطبقات الاجتماعيــة، وحقوق الأقليات (سياسية، مذهبية، إثنية...)، وحقوق الأفراد.بما هي وظيفة السلطة، ويقنن العلاقــات بين مكونات السلطة والمجتمــع، ويشكل القاسم المشترك لكل الأمة في توجهاتها الرئيسية.

وقد أبرز النائيني وشرح بشــكل مفصل العديد من العناوين التي وردت في كتــاب المفكر المعاصر (برهان غليــون) الذي عالج ذات الموضــوع بعد أكثر من قــرن على وفاة النائينــي في كتابه (الامة في خدمــة الدولة) وأبرزهــا علاقة الأمــة بالدولة،.بما هــو تقرير لواقع حــال الدولة في العــالم الثالث عمومًا، في مقابــل (الدولة في خدمة الأمة) في الدول الحديثــة المتقدمة، ذلك أن الجدل حول ثنائية الأمة

والدولـة كان يحتل حيزًا هامًّـا في إطار السلطة الإسلامية من جدل الحـوار حوله ، صحيح أنه لم يكـن بالنضج والعمق الذي نراه الآن، ولسبب موضوعي يتعلق بمفهوم الأمة والدولة القومية الحديثة الذي شهـد تطورًا وتكاملاً في الشكل والمفهوم، ولكن الصحيح أيضًا أن هذا الجدل لم يكن يقـارب في درجة الاهتمام، ما كان يجري حول قضايا ومجـالات عمرانية أخرى(كما يقول ابـن خلدون)، ولذلك فإن جُلّ المطروح كان مجرد تصريف وإعادة ترميم للمنحى السلطاني للدولـة. وإن جل الإسهامات التي قدمـت في هذا المجال (كتابات سياسية) جـاءت لتفعّل وتشرعن النظام القائـم، ولم تكن تستهدف تعميـق الأسئلة عن إشكاليـة السلطة والنظام السياسـي، ومن أبرز هذه الإسهامات كنماذج (الأحكام السلطانية) و(التبر المسبوك) في نصائـح الملوك وغيرهمـا، وهو ما جعل الفكـر السياسي الإسلامي فكـر أفراد أخذ شكل نصائح للسلاطـين، وليس فكرًا سياسيًّا يأخذ مصالح الأمة والأمة كفاية وهدفًا[١].

وبالرغم من انحيـاز فلسفة ابن خلدون ونزوعها إلى فكر الدولة وضروراتهـا العمرانيـة، فالدولة عنـده «ضـرورة اجتماعية تزدهر بازدهار العمران، كما أنها تضمحل وتذوب في المحيط المتوحش»، غـير أنـه لم يكن يهتـم بشرعيـة سلطة هـذه الدولـة، ولم يكن يرى غضاضـة في التصويـب، إذ إن السلطة لديه، «قوة تقوم على الغلبة، ومتـى تحققت الشوكة في قوم، وجب لهم الاستئثار بالدولة، وعلى الأقـل قوة واجب الإذعان والطاعة». وبذلـك فإن الفكر السياسي الإسلامي ظـل يدور وينظّر لنفسه في إطار ضـرورات الغلبة، معبرًا

(١) «مقدمة ابن خلدون».

عن طموحات السلطة الغالبة، بالترافق مع رؤى عامة ونصائح تقدم للسلطان المستبد. وبهذا فإن الفكر السياسي الإسلامي تجاوز النزوع القبلي المؤسس على العصبية مثلما هو التاريخ العربي الموروث، وكذلك تفادى الاقتباس اللامشروط من الديمقراطية اليونانية في نشأتها الأولى، وكذلك الخطاب الشوروي لحكومة الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ليتحول الفكر السياسي الإسلامي إلى مجرد كونه شاهدًا وناطقًا عن تغوّل السلطة لا عن مسار وصيرورة الأمة.

• النائيني وجدل الأمة والدولة

من هنا فإن قراءة النائيني لجدلية الأمة والدولة كانت قراءة مستبصرة، أكدت ضرورة وأهمية الدولة ليس فقط لضرورات مجتمعية داخلية فقط، وإنما أيضًا لضرورات التعامل مع العالم بحكم التطور الذي شهده العالم، وبحيث باتت فيه الدولة جزءًا من المشروعية ونظام العلاقات الدولية. إنه إلى جانب تأكيده لضرورة الدولة، كان يؤكد أن هناك معايير شرعية لهذه (الدولة ـ السلطة) أبرزها، (الحرية، المساواة، العدالة) كي تتمكن من تأدية وظائفها التي انتدبتها الأمة لها. فهي دولة للأمة لا كما كان يجري (أمة للدولة). ومن أجل ضمان أداء الدولة لمهماتها المنتدبة لها من الأمة. ولضمان عدم تحولها إلى الصنف المعاكس، وضع لها ضوابط (دستور) ومراقبة ومحاسبة (البرلمان) وآلية عمل (انتخابات) وعلى قاعدة الأكثرية والأقلية.

وبإقراره مبدأ «ولاية الأمة على نفسها» أوجد حيزًا لما بتنا ندعوه راهنًا(بالمجتمع المدني) والذي عبّر عنه بحرية الإعلام والصحافة وأدوات ووسائط النشر، واستقلال القضاء، ودور الهيئات الحوزوية

المستقـل. وكذلـك العلمـاء والنخـب الفكرية والعلميـة ودورهـم المستقـل في المجتمع، وحقهم في طـرح أفكارهـم بكل حرية ودون خوف من القمع، وضمان حقهم وحق جميع المواطنين في الانتظام في بنـى مؤسساتيـة تعبر عنهم باستقلال عـن الدولة والسلطة. وفي هذا يقول:

«وبالنسبـة للحقوق المدنيـة الأولية والعامة كأصـل التأمين على النفس والعرض والمال والمسكن وعدم التعرض للآخرين بلا سبب والسمـاح بإقامة منتديـات ولقاءات مشروعـة وغيرها من الحقوق المدنية العامة. لابد من إجرائها للجميع بنحو واحد»[1].

وبهـذا فإن النائيني الـذي سبق عصره بقرن مـن الزمان يستحق التكـريم وإعـادة نشر فكره علـى أوسع نطاق، ليس فقط من باب التكريم والتعريـف، وإنما من باب الحاجة للاستفادة منه في مواجهة الفكر الانعزالي والذي يتعلل بالعودة للأصول لتبرير بقاء الحال على حالـه، وباعتبار «أن كل ما يأتي من الغـرب لا يسر القلب»، هكذا دفعة واحدة ودون تدقيق وتمحيص، وتبريرًا لاستمرار تمرير الأفكار البطريركيـة والشمولية السائدة في منطقتنـا. بالرغم من أن الغرب والمذاهـب المادية استفادوا وكما يقـول النائيني «من مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف في تنظيم وإصلاح أمور مجتمعاتهم والأخذ بأسبـاب الرقي والتقدم، وحققت شعوبهـم نتائج رائعة مستقاة من تلـك الأسس والمبادئ التي تخلينا عنها نحن، وأقروا بذلك علنًا... فأصبحنـا بعـد أن فطنّا وتنبهنـا إلى القيمة الفضلى التـي تمثلها هذه القيم في حياة ونهضة الأمم صرنا مصداقًا للآية الكريمة (هذه بضاعتنا

(١) «تنبيه الأمة وتنزيه الملة».

ردت إلينـا) وعلينا أن نعمل على التمسـك بها، ذلك أن قيم الحرية والمساواة والعدالة تمثل أثمن هبات الله عز وجل للإنسان».

- **وحدة النضال الإنساني**

يعتـبر النائينـي أن مفهومه هـذا للحرية والإنسانيـة. ينقل كفاح ونضـال شعوب المنطقة إلى مستوى الكفـاح الإنساني العام للتحرر والتقدم، ويؤسس لمساهمة المجتمعات الإسلامية والعربية بل وعموم الشعوب في إطار يمكنها من الإسهام في إغناء الحضارة الكونية، وهي حضارة إنسانية بالأساس، وهو ما يمكنها من توظيف واستثمار نتاج التطور المعـرفي والتكنولوجي والاجتماعـي دون عقد وهواجس، باعتبارها نتاج دين، أو مذهب آخر، أو نتاج غرباء لا يمكن التعاطي مع (حضارتهم) باعتبارهـا نقيضًا للمكون الحضاري الإسلامي... إنه وهو يفعل هذا فهو من أكثر المعجبين والمقتدين بالتراث الحضاري الإسلامي للمنطقة، وهو الفقيـه الذي له باع طويل في إغناء المكتبة الإسلاميـة بنتاجاتـه الفقهية الثريـة، وهو بذلك يضع حـدًا لنظرية (الآخر) المعادي الطارئة على الثقافة العربية والإسلامية، وجوهرها من ليس منا فهو (آخر) معـاد مرفوض. وهي ثقافـة هجينة طارئة باتجاهات شتى، حيث الآخر هو كل ما هو خارجنا وهو (أقل مكانة ومرتبـة). وهنا فـإنّ النائيني لا يدعو لاستنسـاخ منتجات الحضارة الغربيـة، وإنمـا يسعـى لتأصيل العديد مـن قيمها، بما هـي قيم لكل الإنسانيـة، وبما هي قيم سعى الإسـلام لتكريسها ونشرها باعتبارها جوهر الوجود الإنساني، لذلك لم يكن غريبًا أن يتقاطع مع روبسبير ومونتسكيو (منظري الثورة الفرنسية) وكذلك مع شعارات (الحرية والعدالة والمساواة) التي رفعتها الثورة الفرنسية وأسست لقيم الحرية والعدالة والمساواة في أوروبا الحديثة.

وكذلـك يلتقي مع ابـن خلـدون في مقدمته حيث يقـول: «ما نسمعـه من مفهوم السياسة المدنيـة فليس من هذا الباب لكي يكون عليـه كل واحد في المجتمع نفسه وخلفه حتـى يستغنوا عن الحكام خاصـة». وكذلك مـع الاميركي آدم فريستـون في كتابه (أفعال في تاريخ المجتمع المدني) الصادر عام ١٧٦٧ بقوله: «السؤال المركزي هـو: كيف يحمـي المجتمع المدني نفسه من عسكـرة وتغوّل النظام السياسـي؟... ويجيـب: عبر مضاعفة جماعـات المواطنين في كل مجالات الحياة الاجتماعية».

وكذلـك بشـكل خاص مـع الفيلسوف البريطـاني توماس كين في كتابـه (حقوق الإنسان) الصادر عـام ١٧٩١، والذي يقول فيه إنه: «يؤمن بوجود حقوق طبيعيـة للإنسان وضرورة تقليص هيمنة الدولـة لصالح المجتمع الذي يجب أن يدبـر أموره الداخلية وأن لا يترك للدولة إلا قليلاً من المهمات...».

وكذلك يلتقي مع كارل ماركس في قضية الوعي ومحوريتها بالنسبة للشعوب والطبقات المضطهـدة وفئاتها المقهورة، ذلك أن ماركس كان يركز على تشكل الوعـي (وعي الطبقات بمصالحها وحقوقها) باعتبارهـا شرطا مـن الشروط الأساسية لعملية التغيـير (الثورة) وأنه دون تطـور مستوى معين من الوعي لا يمكن لهذه القوى أن تتحرك وتنتظم وتسعى للقضاء على بؤسهـا واستعبادها. ويعبر النائيني عن ذلـك بالقول: «إن الجهل هو الذي يدعو الإنسان إلى عبادة الأوثان وإشراك الفراعنة والطواغيـت في أسماء وصفات الـذات الإلهية، وهو الذي يؤدي به إلى الشقاء والبؤس، ونسيان حريته ومساواته في الحقوق مع الجبابرة والطواغيـت، فتراه يضع طوق الرقية والعبودية علـى رقبته بكلتا يديه، ويغفل عن أعظم المواهب والنعم التي أنعمها

الله سبحانه وتعالى عليه، وبعث من أجلها الرسل والأنبياء ألا وهي الحرية، بل إنه يعدها ضربًا من الخيال والوهم»[١].

ويتابع في مكان آخر لتبيان كيفية مواجهة هذا الجهل المستولي على طبقات الشعب. «والجهل إن كان من النوع البسيط فمن السهولة بمكان سلوك سبيل العلاج إليه، وذلك بشرح حقيقة الاستبداد والحركة الدستورية وشرح ما أوردناه في المقدمة والفصول الخمسة من هذا الكتاب (يقصد كتابه) لكن بشكل ملائم، وبالابتعاد عن العنف والخشونة وبتنقية الأذهان من الشوائب الشيطانية والتحرز من كل ما من شأنه إيجاد الحساسية والنفور وتصدع القلوب»[٢].

وينبه من يتصدى لآفة الجهل وشرح معاني الحرية والدستورية أن يبذل ما في وسعه لدفع الجهل وتهذيب أخلاق الشعب، باعتبار أن حقيقة الدعوة إلى الحرية وخلع طوق العبودية... إنما هي دعوة إلى التوحيد. (وعليهم أن لا يبعدوا الناس عن هدفهم الأصلي الكامل، وأن يحسسوهم بحريتهم وبما لهم من حقوق وأن يحفظوا للشريف شرفه، وأن لا يبرروا عملية الاستبداد. ولا يجعلوا للظالمين الحق في أن يفعلوا ما يشاءون. وأن لا يضيعوا حرية البيان والقلم، وهما من أعلى مراتب الحرية الموهوبة الإلهية، وحقيقتهما عبارة عن الخلاص من إرادة الطواغيت، ونتيجتهما تفتح عيون الأمة وآذانها وتفهم مبادئ الترقي وشرف الاستقلال الوطني) وبهذا فإن النائيني يطالب النخبة المثقفة ووسائل إعلامها (الصحف، المنابر، النوادي) بأن تتولى رفع مستوى وعي العامة بحقوقها الأساسية وقيمها الأساسية، الحرية ورفض الاستبداد، باعتبار ذلك رسالة إلهية من الطراز الأول،

(١) «تنبيه الأمة وتنزيه الملّة»، ص١١١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢٣.

فالنائيني هنا يرفع قيمة الحرية ليجعل إقامتها وتحقيقها، إنجازًا لمبدأ التوحيد، وباعتبار ذلك جوهر رسالة الأنبياء والرسل. ويؤكد على ضرورة وعي ومعرفة الناس بهذه القيم في إطار مجتمعي تربوي شامل. تطال أدواته كل وسائل التأثير المعروفة آنذاك من الاتصال المباشر إلى وسائل الإعلام، والمنابر الاجتماعية والثقافية، مع التأكيد على الدور الهادئ والتركيز على الهدف المنشود (الحرية). والخلاص من الاستبداد، مع إدراكه أن السطوة الشديدة للاستبداد وكونه (مؤسسة) لا تقتصر على الحاكم فقط، بل وعلى فئات اجتماعية تحيط بمركز السلطة، وتستفيد من استمرار الاستبداد. لذلك فإنها تسعى لمحاربة هذه القيم كل من موقعه، فرجال السلطة والسياسة يتهمون من ينتقدهم ويدعو إلى إعطاء الشعب حريته بالخيانة، في حين أن بعض رجال الدين الملتفين حول السلطة، يتهمونهم بالخروج من الدين والتشبه بالكفار، وهو ما يؤدي بكثير من الناس إلى الخوف. لا بل القبول بالأمر الراهن خوفًا من بطش السلطان وبطانته، ليتحول هذا القبول الاضطراري إلى خنوع ورضا بالأمر القائم، وربما انقادت الأمة بشوق إليه اضطرارًا من باب أهون الشرين وأخف الأمرين، متوسلة بالخنوع لتلك الرقية تخلصًا من الاستبداد الذي يعانيه، فهي كالمستجير من الرمضاء بالنار (ص١٣٣).

كما أنه يميز بين العامة الذين يضطرون للقبول بالأمر الواقع خوفًا من البطش والقمع، وما بين الفئة الثانية التي تدافع عن الأمر الواقع باعتبارها (شرائح انتهازية) تحقق مصالح ذاتية. وهو ما يجعلها الأكثر عدوانية في مواجهة الناس، ويقول: إن هذه الفئة لا فائدة من التوجه إليها، فالقضية عندها لا تتمثل في الجهل بحقوق الأمة، وإنما الأساس عندها الحفاظ على حقوقها وامتيازاتها. وبالتالي فهؤلاء مسؤولون

عن الترويج للسلطـة، والتصدي لمنتقديها وبالتالي فهم يعتبرون نفي الصفـات الإلهية عـن الطواغيت أمرًا منافيًا للقـرآن ويسمون حب الظالمين حبًا للدولة وحماية للدين! في حين يعتبرون اغتصاب الحرية هو المباح، وأنها أي الحرية مجرد أوهام وخيالات.

إن تكريس هذه الظاهرة هو من أخطر المقدمات المؤدية لاستعباد رقـاب الأمـة، ولها درجـات مختلفـة باختلاف درجـات استرقاق الأمة. وهي التي جعلت الجهل والخمول بحالة لا يرجى معها علاج ناجـح، وابعـدت عوامل العلـم والمعرفة وسائر موجبـات السعادة للحيـاة الوطنية عـن البلاد، وبالتالي فإنها تقضـي على طاقات البلد وتجعل الجميـع أمام الأجنبـي كصغار العصافـير في مخالب الصقر، حتـى أضحت الأمة بأمسّ الحاجة إلى أشيـاء طالما كانت متنعمة بها وعلى أحسن حال.

ويتابـع: «إن انتشار ورسوخ هذه الظاهرة جعل حتى المنسلكين في زي أهـل العلم ـ فضلاً عن العـوام ـ يزينون للناس المشاركة فيها، رغـم قيام الضرورة من الديـن على حرمة أعانـة طواغيت الأمة في فعاليـة ما يشـاؤون والحاكمية بما يريدون. وبذلـك أصبح كل دنيء وسـارق وغير كفء يمسك بزمـام الأمور ويملك الرقـاب، وينتزع بكمـال القـوة والشركة، ومـن دون جهد واستحقـاق كل ما تحت يد هؤلاء الأرقـاء والأذلاء، وبسبب جهله ودناءته وخلوه من الغيرة الوطنية والدينية يبيع جميع ثروات الشعب وإمكانيات البلاد ويعرض استقـلال المسلمين إلى الخطر، وذلـك بإبرام معاهدات مشؤومة مع الأجنبي الغاشم ويذلنا نحن الإيرانيين شعبًا وبلادًا حتى نكون أذل من قوم سبأ، مقابل الحصول على أقل نفع شخصي ومطمع خاص».

من هنا يعتبر النائيني أن من المهم التصدي لهذه الثقافة السائدة. وإعادة صياغة وعي الأمة، وذلك من خلال شرح حقيقة الاستبداد والدستورية والمساواة والحرية لإعادة صياغة الوعي الاجتماعي في إطار أساس، هو رفض الاستبداد وإدراك الشعب لحقوقه الأساسية، وتجريد الحكم من صفاته الإلهية، وردم الثغرة بين الحاكم والمحكوم (المساواة) وذلك في إطار عملية مجتمعية شاملة.

• محمد باقر الصدر... المقاومة الإنسانية الشاملة

وفي اللحظة الصعبة التي كان النظام العراقي السابق يطبق فيها بقوة الحديد والنار على الشعب العراقي ويسوق أبناء الحركة الإسلامية إلى السجون والمشانق كان محمد باقر الصدر القائد والمفكر الإنسان يتحدث عن الثورة الأخلاقية الشاملة، ويدعو الناس إلى دعم الثورة الإسلامية التي قادها الإمام الخميني وأسقط فيها أعتى أباطرة القرن العشرين، ويبرق في هذه اللحظة الصعبة رسالة إلى الإمام الخميني في طهران يتحدث فيها عن استعداده للعمل إلى جانب مرجعية الإمام الخميني وكيلاً في أقصى قرية من قرى العراق أشارة إلى الذوبان المطلق بهذه المرجعية الإسلامية المجاهدة حيث يتحدث بكبرياء القائد العراقي عن الرجل الذي حقق كل آمال الأنبياء «لقد حققت كل آمال الأنبياء بإقامة أول دولة للإسلام».

ومهما قيل وما سيقال عن مرجعية الشهيد الصدر التي وصفها الإمام الخميني بأنها من مآثر المرجعيات الدينية ومفاخرها، فلا يمكن اختزالها بجملة عابرة أو رسالة قصيرة أو بحث مكثف لأن الرجل لعب دورًا واضحًا في تأسيس مجال فكري وحياة سياسية مختلفة وربى جيلاً متدينًا وصفوة من الدعاة الذين لم يألوا جهدًا من أجل

دعم الحركة الإسلامية في العراق والعمل على تهيئة المناخ المناسب لقيام التجربة الإسلامية في المجتمع والدولة.

إن عودة سريعة للتاريخ تؤكد أن محمد باقر الصدر كان مرجعية متنورة وفذة في العمل للإسلام والحركة الإسلامية وتأسيس المجال الرحب لقيام رؤية إسلامية مختلفة عن الرؤية التقليدية التي كانت سائدة آنذاك، وفي هذا الإطار كتب طروحات فكرية وفلسفية واقتصادية فذة لعبت دورًا أساسيًّا في تكريس الفكر الإسلامي قاعدة للحياة، والنجف الأشرف حاضنة للتنوير والتجديد والمعرفة والاستدلال، وعلى المستوى السياسي عمل الشهيد الصدر بداية الخمسينات على مقاومة كل أشكال النفوذ الفكري الشيوعي الإلحادي والسياسي والفكري الرأسمالي بتقديم المدرسة الإسلامية حلًّا لمجمل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية السائدة، وفي العام ١٩٥٧، وبمعية صفوة من المفكرين والعلماء أسس الحزب الإسلامي الذي عرف فيما بعد بـ «حزب الدعوة الإسلامية» الذي يحكم اليوم الإدارات والمؤسسات ويقود رئاسة الدولة العراقية، وكان إلى جانب الشهيد الصدر في ذلك الوقت آية الله العظمى السيد مرتضى العسكري رحمه الله، وحجة الإسلام الشيخ القاموسي والسيد الشهيد مهدي الحكيم والسيد محمد باقر الحكيم وآخرون من أبناء الحركة الإسلامية بدعم مباشر ورعاية أبوية واضحة للإمام الحكيم، وبسبب ظروف الحصار والأجواء الأمنية الضاغطة وتغليب مصالح الحوزة الدينية والمرجعية اعتزل الشهيد الصدر العمل الحزبي سنة ١٩٦١، لكنه بقي على صلة بالعمل الإسلامي وحزب الدعوة والنشاط السياسي.

• الكواكبي والخميني مرورًا بالصدر

المقاومة الاجتماعية نموذجًا

ناقش الكواكبي (توفي عام ١٩٠٢) في مؤلفه (طبائع الاستبداد) مسألة الدولة والحرية والعدالة ونزاهة الحاكم وقهر السلطات. فيما ناقش الشيخ النائيني تلك المفاهيم عبر سلوك استدلالي فقهي تمحور حول السلطة والاستبداد والدولة، لكن النائيني أعلن ثورته على المواقف الفقهية لبعض العلماء من شؤون الحكم والدولة التي التزمها السابقون من الفقهاء.

هنا أود أن أشير إلى أن النائيني والكواكبي ينتميان إلى مدرسة في الفقه السياسي واحدة، وإن كانا من مذهبين فقهيين مختلفين، ففي المسائل المرتبطة بالدولة وحرية الناس وموقف رجال الدين من الحكم والاستبداد والمستقبل امتاز العهد الأول من القرن التاسع عشر بالمواقف الفقهية المشتركة والتنسيق العالي، شاركهما في هذا الإطار السيد جمال الدين الأفغاني، ما يعكس راهنًا وعلى ضوء ما كان ساريًا في السابق إشكالية خطيرة في العلاقة بين المجالس الفقهية في كل من العراق والقاهرة والزيتونة وغياب مستويات هذا التنسيق بين العلماء اليوم، لا سيَّما وأن القضايا التي توحد النائيني والكواكبي وجمال الدين في النظر إليها هي واحدة ومتكررة اليوم وربما في صور ووقائع بشعة عبر طغيان الاستبداد وغياب الحرية والعدالة[١].

على هذا النحو يمكن إيجاز الرؤية السياسية الفقهية التي تعكس مبادئ النائيني في مسارها النظري بكتابه من خلال النقاط التالية:

---

(١) عثمان، نزار: «جريدة السفير نظرية الفقه السياسي عند الشيعة».

١ـ استخـراج كل أصـول الدستور من كتـاب الله وسنة الرسول والأئمـة وتدوينهـا مع التأكيـد على حفظ كل حقـوق الشعب في الحريـة والمساواة وغيرها، كما يتم تأسيس مجلس شورى يقوم بمهمة مراقبة المسؤولين ومحاسبتهم.

٢ـ يقـع على عاتـق الدولة حفظ الأنظمـة الداخلية والدفاع عن مصالح الشعب.

٣ـ تثبـت للفقهاء في غيبـة المعصوم النيابة عنـه في حفظ البلدان الإسلامية ونظمها مع اعتبار هذا الأمر من الأمور الحسبية.

٤ـ عـدم التراجـع أمـام التقـدم الصناعـي والثقـافي والفكري والحضـاري في الغرب، وضـرورة التعاطي معه باعتبـاره جزءًا من المكاسـب التي يجب الإفـادة منهـا في عملية بناء الدولـة الرشيدة القائمة على الدستور، والواقـع أن المساحات الفقهية المفتوحة التي ولدها هؤلاء الفقهاء في قبالة مساحات فقهية لا ترى ما يراه النائيني وجمال الدين والكواكبي أعطت الحياة الاستدلالية شيئًا من الحيوية والفاعليـة مع تنامي الدور الأساسي للتيارات الفكرية والسياسية في مناطق التأثير كالعراق وإيران.

ومنـذ أواخر القـرن التاسع عشـر، وتحت تأثير عوامـل عديدة، تنوعت بمعظمها ما بين الدعوات النهضوية ـ الإسلامية التي نادى بها أكـثر من اتجاه في العالمين العربي والإسلامي، وبين المد الاستعماري الغربـي الذي بدأ يبسـط هيمنته على بلاد المشـرق، بدأت حالة من الاهتمـام المتزايد بالشأن الاجتماعي العام، تستهدف لدى المرجعية الفقهية الشيعيـة التوفيق بين القراءة الموضوعية وتشخيص الظروف السياسيـة والاجتماعيـة المحيطـة من جهة وبين تطويـر الاستدلال

الشرعـي من جهـة ثانية. وأخذت هـذه الحالة بعـد اختمارها تنمو وتدفع باتجاه البحث في المشروع السياسي الشيعي.[1]

في العراق نشطت حركة الاهتمام بالشأن السياسي والاجتماعي بقـوة عبر تأسيس جماعة العلماء في العراق ووجـود مجلة الأضواء النجفيـة أوائل الخمسينيـات من القرن الماضي، والـدور الذي أداه بمهارة فائقة الإمام محمد باقر الصدر كما الدور الذي قام به في تأسيس حزب الدعـوة الإسلامية عام ١٩٥٧، حيث بدأ الصدر مرتكزًا في رؤيته الفقهية على جـواز مباشرة العمل السياسي عن طريق تشكيل حزب يتضمن:

١ـ مـا أفادته آية الشورى (وأمرهم شورى بينهم) الشورى / ٣٨ مـن إمكان إقامة حكم إسلامي على قاعدة الشورى وما تقتضيه من الانقياد إلى رأي الأكثرية.

٢ـ واجـب الأمـر بالمعـروف والنهي عـن المنكر الـذي يفرضه الإسلام، وبذلك فانتهاج أي إطار لهذه الغاية يفي بالغرض، وهكذا فالتنظيم الحزبي هو أفضل من يتولى هذه الوظيفة.

٣ـ النظـرة القدسية التي أفاضتها عقيـدة الشيعة على المرجعيات والفقهاء باعتبارهـم نوابًا للإمام المعصوم وبالتـالي، فتصدي هؤلاء للعمل السياسي البحت قد يخل بهذه النظرة، فالمزاوجة بين المرجعية الفقهية والتنظيم السياسي مطلوبة بسبب ما قد ينتج عنهما من تحويل لإمكانيـات المرجعية باتجاه الحزب، ليتحول بدوره على أساسها إلى قيـادة سياسية تنظم حركة الأمة وتنطق باسم مرجعيتها في ما يخص الشأن العام.

---

(١) عثمان، نزار: «نظرية الفقه السياسي عند الشيعة».

لكن المرجعية الدينية في عهد الإمام السيد محسن الحكيم كان لها رأي آخر من المسألة الحزبية حيث كانت ترى أسباب رؤيتها المختلفة عن رؤية الحزب بـ:

١ـ اعتبار المرجعية الدينية هي القاعدة الأساسية لتنظيم العمل السياسي الإسلامي.

٢ـ النظر إلى الأوساط العلمية والحوزوية كنافذة طبيعية بين المرجعية والناس.

٣ـ التأكيد على قداسة المرجعية وانفصالها التام عن العمل الحزبي.

٤ـ معارضة الإمام الحكيم للسرية التي تحتكم إليها الأحزاب باعتبار أن القيادة يجب أن تكون تحت رقابة الجماعة.بما يضمن عدم انحرافها، ويجيب الإمام الحكيم بهذا الصدد على استفتاء (إذا كانت القيادة سرية فلا يمكن الانقياد إليها لأنها إذا كانت ذكية يخاف منها وإذا لم تكن ذكية يخاف عليها).

ورغم انسحاب السيد الصدر من حزب الدعوة الإسلامية عام ١٩٦٠ بطلب من الإمام الحكيم، لكن حزب الدعوة الإسلامية بقي في الساحة السياسية حزبًا إسلاميًّا يعمل في الأمة، ويشكل النخب القادرة على تجسيد نظرية التغيير، وقدم الحزب شهداء من خيرة أبناء الحركة الإسلامية من دون أن يؤثر خروج السيد الصدر من الحزب على أدائه وقاعدته الجماهيرية ورغبته في التغيير.

هذه دلالة حركية مهمة من أن العمل الحزبي لإيصال رأي الإسلام والعمل على قيام العمل الحزبي ضرورة لإيصال رأي الإسلام وقيام

النظـام الإسلامـي وإن تحفظـت المرجعية الدينية علـى سرية نشاطه وذكاء أو عدم ذكاء قياداته.

الإمـام الخميني –وبعـد مخاض التجربـة السياسيـة الشيعية منذ النائينـي وإشكالية العمـل الحزبي في العراق وحـين كانت الساحة تغلي في النجـف إزاء أفضل الخيارات لانتهاج أسلوب ما في العمل للإسلام– طرح نظرية ولاية الفقيه المطلقة مرتكزًا على:

١ـ ضـرورة وجود دولة إسلامية في ظل غيبة الإمام المعصوم (ع) واعتبـار تأسيسها من الواجبـات الكفائية على الفقهاء، حيث إذا ما قام أحدهم بإقامتها سقطت على الآخر طاعته، وحكمه يسري على جميع المراجع دون اشتراط الأعلم فضلاً عن المرجعية فيه.

٢ـ الولاية بالأصل لله، وهو عيّن رسوله، والأئمة مدبّرين وأولياء، والفقيـه الجامـع للشرائط يكـون مفوضًا من الإمـام المعصوم للقيام بأعمـال الولاية ولا تحد صلاحياتـه بالأمور الحسبية، وعليه، فولاية الفقيـه من أهم الأحـكام الإلهيـة، ومتقدمة على جميـع الأحكام الإلهية، ولا تتقيد صلاحياتها في إطار هذه الأحكام.

إن الحكومة واحدة من الأحكام الأولية وهي مقدمة على الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج وتستطيع الحكومة أن تلغي من جانب واحد الاتفاقيات الشرعية التي تعقدها مع الأمة، إذا رأت أنها مخالفـة لمصالح الإسلام أو الدولة، كما تستطيع أن تقف أمام أي أمر عبادي أو غير عبادي يخالف المصالح العامة التي تحددها بنفسها.

٣ـ طاعة الناس للولي الفقيه، وإطاعتهم له واجبة، دون أن يكون لهـم حـق في تنصيبـه أو عزله أو التدخـل في وظائفـه أو الإشراف عليها.

٤ـ الولي الفقيه هو مصدر الشرعية في الدولة واستمرارها، وسلطته لا تقف عند حدود الدستور أو القانون، فهو مخول إلغاء القانون، ونقض الدستور إن رأى مصلحة الإسلام في ذلك.

٥ـ تمتاز هذه الولاية بمفهوم خاص للفقاهة، بحيث توجب في شخص الولي ملكات وصفات لم تشترط في غيره وهي من قبيل إحاطته بكل مصالح الحكومة، وأن يكون متنعمًا برؤية تمنحه القدرة على التصدي لكل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها.

ويبدو أن الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر زاوج ما بين الشورى والولاية المطلقة للفقيه، وقد صاغ نظريته وفق قاعدة الشورى، مع اعتبار الولاية المتساوية للمؤمنين والمؤمنات بعضهم على بعض، وكذلك في تدبير الأمة مع تزكية المرجعية لها، ومع اعتبار السلطتين التشريعية والتنفيذية واعتماد الانتخاب فيهما، وتكفل الدولة الإسلامية أيضًا الحريات المطلقة لمواطنيها بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية، كما واعتبر الصدر الشريعة الإسلامية المنبع الأساس لكل القوانين والتشريعات.

ويستمر الإمام الصدر الأول في صياغة نظريته بتعداد منابعها:

ـ يتصدى المرجع نيابة الإمام المعصوم في زمن الغيبة، مع شرط أن تتمثل به صفات القيادة والفقاهة المعتبرة ويتم تعيينه عن طريق الانتخاب من شورى المرجعية ويتمتع بصلاحيات عديدة منها رئاسة الدولة العليا وقيادة القوات المسلحة وحق ترشيح أشخاص من قبله لرئاسة السلطتين التشريعية والتنفيذية ووجوب اتخاذ الأحكام

الشرعية والتصديق على القوانين الصادرة واتخاذ كل التدابير اللازمة لتقويم ما يراه انحرافًا عن الخط الرباني.

ربما كان الكواكبي هو المسؤول عن اكتشاف المسألة السياسية المرتبطة باستبداد الحاكم أو المسؤول عن تشخيص طرائق الاستبداد والحرية. ولهذا فقد عاش الرجل طويلاً بعد وفاته بمراحل زمنية في أدبيات الأحزاب السياسية الإسلامية وعديد من الأحزاب الوطنية في إطار نسق سياسي - فقهي قائم على رفض الاستبداد والاحتكام للشريعة الإسلامية في التعاطي مع قضايا المجتمع والدولة والحرية.

لكن المدرسة الشيعية ورغم خلافها في الحدود إزاء التعاطي مع الدولة الشيعية في الشكل والشيعية القائمة على الاحتكام للشريعة الإسلامية، فهي المسؤولة عن تطوير الاستدلالات الفقهية بطريقة الاحتكام للإسلام في بناء الدولة.

وإذا كان النائيني فتح باب العمل من أجل قيام دولة بمواصفات الإسلام المنفتح على قضايا العصر والحرية ومركزيات المسائل الإنسانية، فإن تراكم المعرفة الفقهية في إطار مدرسة النائيني هي المسؤولة عن تشكيل كثافة مفهوم الدولة في الفقه الشيعي المعاصر.

إنها واحدة في النظر للإسلام باعتباره نظام الحياة الإنسانية لا نظام الحسبة ورعاية الأيتام وكفالة المعوزين في زمن الغيبة (على جلالة هذه القيم)، فالإمام المعصوم لا يتكفل الايتام ويرعى المعوزين وينصفهم في دائرة فقهية معزولة عن الاهتمام بقضايا العصر، وإلا فنحن أمام سؤال الغيبة المرتبطة بولاية الفقيه المسؤول عن ولاية الإمام الغائب، والسؤال هو: هل أن الإمام الغائب تنحصر وظيفته في القضايا الحسبية أم تتعداها إلى ولايته على الإنسان وقضاياه ومستقبله وتطبيق كامل شروط الشريعة في الحياة؟

إذا صح القول بأن الإمام هو المسؤول عن رعاية الإنسان، كل الإنسان، فالولي الفقيه هو في موقع الإمام المعصوم وليس بمعصوم وهو الذي يؤدي وظيفته (الشرعية، السياسية، الأخلاقية، والكونية) إلى زمن ظهوره عليه السلام.

- **الدولة الخمينية في الميزان**

لعلها من بين التجارب التي لفتت أنظار الكثيرين وشدت شعوبًا وأحزابًا إسلامية وإنسانية إليها. ويتذكر الإعلامي العراقي حسن العلوي في كتابه (العراق الأمريكي) أنه التقى بمجموعة من السلفيين في السعودية بعد انتصار ثورة الإمام الخميني وقد كتبوا مطولات شعرية اعتبروا فيها الإمام الخميني إمامهم.

أهدت الثورة في البدايات انتصارها المتوج بالدم والتضحيات العزيزة لكل المحرومين في العالم وللقضايا العربية والإسلامية، واستقبلت طائرات الفانتوم الأمريكية الصنع التي استولت عليها الثورة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبل أن تدخل طائرته الأجواء الإيرانية، واستبدلت سفارة إسرائيل بسفارة لفلسطين قبل أن يكون للفلسطينيين سلطة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو (٢٣) عامًا.

قدمت الثورة نظرية في الإسلام منفتحة على قضايا العصر والإنسان، وفجرت الطاقات الكامنة في الأمة من المحيط إلى المحيط، وحركت اتجاهات الرأي العام، وأصبح الإنسان في منطق الثورة جزءًا من منطقها ومشهدها الثوري المطالب بالحقوق والحريات.

وكان فقيه الثورة وإمامها رجلاً اختصر عصور الإسلام ونظريات الثورة، فجمع في تجربته مكانــة النائيني والطوسي وقبل ذلك روح الصادق والباقر والحسين وإمامة علي وقدم نظرية في العمل الإسلامي هي نتاج الفقه المتحرك في الإسلام. كان فقيه الثورة رجلاً قادمًا من عصور التمدن الحضــاري الإسلامي فأشرك المرأة في الثورة والدولة واعتلــى عرش القيادة إمامًا للمسلمين مــن أقصى طنجة إلى أقاصي جاكارتا.

إن نظرية الدولة عند الإمام الخميني قائمة على قاعدة المشاركة لا دولة القطيعة مع التاريخ والتراث وفقه المذاهب. وفي مجلس الشورى الإسلامي في إيران منذ البدايات وإلى اليوم ممثلون عن كل الطوائف وهــو تمثيل حقيقي لمكونات المجتمع الإيراني وليس تمثيلاً بلاستيكيًا كمــا هو متبع في عــدد من برلمانات المنطقــة. إن كل المكونات التي شاركت في الثورة وسارت ملايين في الشارع الإيراني وقدمت النفوس رخيصــة من أجل الإسلام شاركت في الدولة. هذا يعني أن الثورة لم تكــن انقلاب فئة أو حزب سياسي حتى تحتكر السلطة. كانت ثورة كافة طبقات المجتمع الإيراني. وهكذا تحولت الثورة بشكل شفاف ومرن إلى دولة كــبرى محصنة بإرادة شعبها وقــرار قيادتها السياسية وإبداع تقنياتها النووية التي استطاعــت تحصين الداخل بقرار الممانعة الخارج بهيبة السيادة.

ورغم قوة المباغتة التي سببها اجتياح النظام السابق في بغداد ضد حدود الدولة والثورة ـ وقد كانت في البدايات ـ لكن إرادة المجتمع وفي ظــل انعــدام التــوازن العسكري بين طهــران والنظــام السابق أوقفــت خــلال أسابيع زحف المشــروع الأميركــي في القضاء على الدولة وتقويض تجربتها السياسية الوليدة، مع أن الدولة الإسلامية لم

تكن تحارب على الحدود جيشًا غازيًا، كانت تحارب القوى الكبرى جميعها وثلاثة أرباع أوروبا.

كان الإمام الخميني في ظل سعار الحرب وهدير المدافع الغازية يبني مجتمع الدولة الجديد. فأعلن الاكتفاء الذاتي والدفاع عن السيادة وتشكيل الفرق الاستشهادية بالإفادة من روح الثورة التي ألهبت النفوس. كانت الحرب العراقية - الإيرانية رسالة للعالم بأن روح المجتمع الإيراني الذي قاتل الشاه وأسقط عرشه مازالت مستمرة في سواعد المقاتلين الذين هم ذاتهم من خرجوا في شوارع طهران لمقاتلة الشاه، كانت الثورة هي التي تقاتل صدام والمخطط الأمريكي لإسقاطهما بذات الأرواح والإرادات التي قاتلت عرش الشاه.

كان الإيرانيون يقاتلون دفاعًا عن الدولة بمفهومها الإنساني الذي منحهم الحرية والسيادة والاستقلال الحقيقي بنفس الروح التي قاتلوا بها دفاعًا عن الثورة. إن الدولة في المشروع الخميني ظاهرة إنسانية شديدة الصلة بالأشواق والتعبيرات الأخلاقية، ولذلك قامت دولة للإنسان في طهران بزعامة إنسانها الأول (الإمام) ورغم قوة المؤامرة الداخلية والخارجية على الدولة لكن الإمام الخميني استطاع تجاوز كل العقبات بفعل اعتماده على (الأمة).

في كل خطاباته الجماهيرية التي كان يلقيها في مسجد جماران على فئات المجتمع الإيراني والعلماء وضباط القوات المسلحة والجامعيين وشرائح الأمة المختلفة، كان الإمام يؤكد على مفهوم (الأمة) ويتحدث مع العالم بروح الأمة لا بروح الشعب. حيث كان يقدم الإيرانيين للعالم باعتبارهم (أمة) صنعت ثورتها بإرادتها وهي ماضية في ذات السبيل الذي مهد لقيام دولة الإسلام الأولى في التاريخ.

والأمة في النظرية الخمينية حاضنة للدولة الإسلامية ورافد حيوي مـن روافدها وعنصر أساس مـن عناصر تشكيل الكيـان السياسي، وهي المسؤولة عن شكل ومضمون الدولة بما يتضمن هذا الكلام من قدرة الأمة على إنتاج مؤسساتهـا الاقتصادية والاجتماعية والنيابية والسياسية وإدارة العملية الوطنية في الداخل. ولم يعتمد الإمام الخميني في حياته كزعيم لأول دولة إسلامية في العصر الحديث على دولة في تعزيز حقيقة (الدولة الإسلامية) ولا على قوة كبرى كما كان يجري ومـا زال في السياسات بين الأنظمة والشعوب في العالم كما تقتضي سياسـة المحاور والاستقطابات السياسيـة أن تكون هنالك علاقات مع (الاتحاد السوفياتـي السابق) أو مع الولايات المتحدة. لقد صاغ الإمـام الخميني بفكرته الفذة (عالمًا) للدولة الإسلامية مهابًا وكانت الدول بحاجة لهذا العالم لا العكس.

ساهـم هذا (العـالم) بخلق فضـاء للممانعـة السياسيـة في وجه الأطمـاع والسياسات الذئبية واقتناص الشعوب ومعاقبتها، حيث يمتد هذا العالم اليـوم من فنزويلا في أميركا اللاتينية إلى لبنان وسوريا وربما تحولـت (فكرة) الممانعـة إلى الجوهر السياسـي والفكري في قناعات الشعوب والأمم الحية في الراهن.

في الدولـة الخمينية إيمان راسخ بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنيـة المستقلة على ترابه ومياهـه وأجوائه، ولأن فلسطين قلب الصـراع بين الأمة وإسرائيـل ومن يقف وراءها مـن سياسات وقـوى وسلاح ومواقف، ولأنها الحاضرة دائمًا في الفكر والسياسة والهـم اليومـي للثورة والدولة، فقـد كان يوم القدس دلالة لشأنية هذه القضية في قرار الدولة والإمـام. وهنا أعجب لبعض، -العرب مثقفين وأنظمة ومن بعض القوى الفلسطينية التي تتحفظ على أفكار

الثورة، وتنظر لها بعيون طائفية-، أنهم يستكثرون على إمام كبير أن يرفــع عنوان تحرير القدس، ويدعو الجمهــور إلى إحياء يوم للقدس. إن الإمــام الخميني لم يدعُ إلى إحياء هذا اليوم لغاية إيرانية كأن يعمل على نقل القدس إلى طهــران كما تفعل السياسة الأميركية دائمًا عبر التلويح بنقل السفارة الأميركية إلى القدس.

إن رفع هذا العنوان دلالة عن حيوية الإسلام الخميني ودعمه لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة وتذكير الأمة من المحيــط إلى المحيط، بأن لها حقًّا إسلاميًّــا سليبًا، وهي مطالبة دائمًا بالعمل على استعادة هذا الحق.

إن السياسة الأميركية التي يلجأ إليها بعض الفلسطينيين ويعتبرونها حكمًا في النــزاع التاريخي مــع الصهيونية تعمل مــع الفلسطينيين بمنطــق التهديد، بينما الإمام الخميني أرسى سنّة إحياء يوم القدس إلى قيام يوم الدين أو استعادة كامل الأرض، فهل أنصف هذا البعض من الفلسطينيين الثورة مثلما (عوّل) ويعول على السياسة الأميركية؟

في منطــق الدولة الإسلامية لا قدسية للمســؤول بمعزل عن قيمة المسؤولية، وفي الدولة التي يكون على رأسها فقيه يتنافس المسؤولون على حسن التصرف بالموقع وأداء أمانة التكليف الشرعي في الدولة. وحين يخرج قائد الحرس الثوري الإيراني بالقول إنّ إيران تمتلك قوة ردعية هائلة وإنها لا تشكل تهديدًا لدول المنطقة، فهو يمارس القول الرســولي القرآني الــذي يؤكد على إعداد القوة لبســط هيبة السيادة الإسلامية في العالم. وما من مسؤول في الدولة الإسلامية مارس دورًا وظيفيًّا وخرج من وزارته بحدود هذا الدور. ومثال الدكتور خاتمي رئيس البلاد السابق الفكري والسياسي لليوم شاهد على ذلك.

في الاعتقـاد الشيعـي أخذت مسألة التمهيـد للإمام الحجة (ع) جانبًا مهمًـا في الأدبيات الفقهية والفكريـة واحتلت مساحة هامة في الثقافـة السياسية عـبر التأكيد على أهمية التمهيـد لظهور الإمام بالعمل الإسلامي وإقامة كيان سياسي للإسلام يعبر عن فكرة الظهور بأجلى الدلالات والمعاني، وكون فكرة الظهور ترتبط بفكرة الخلاص الإنسـاني عاش الإمام الخلاص فكـرة للإخلاص المطلق لبناء نموذج هذه الدولة التي تشتغل لفكرة التمهيد. ولأول مرة في التاريخ وعبر وسائـل الإعلام وأمام أنظـار العالم ومن مقـره في حسينية جماران يتحـدث الإمام عن الدولـة المهدوية وأنها نمـوذج سياسي إسلامي لقيام دولة العدالة الربانية في الكون.

إن الدولـة التـي أقامها الإمـام الخميني في إيران نمـوذج لفكرة التمهيد، وظاهرة في الفقه السياسي الإسلامي تعكس حيوية الإسلام في مواجهة سياسات الاستبداد والفردية واحتكار السلطة. ابتعد بها عن سلطان الوقت المنكفـئ على الملذات حيث عاش بقية حياته في حسينيـة جالسًا على حصير وفي ذهنـه مشهد النص المحمدي بأنها ربانية وليست كسروية.

• إمامان بولاية واحدة... ومقاومة واحدة

في الوقت الذي يؤكد الإمام الخميني على قيام دولة الولاية المطلقة للفقيـه، يذهـب الإمام السيستـاني إلى الدولة التـي تنتجها صناديق الاقـتراع فيما يبقـى الفقيه في موقع التسديـد والترشيد والنصح في الدولة الديمقراطية الوطنية وعلى ضوء ذلك نتساءل:

هل هنالك تعارض فقهي أم تعارض سياسي بين المدرستين؟

في التجربة السياسية الإسلامية المعاصرة أدى الإمام الخميني دوره المحوري في توجيه الحدث السياسي في إيران قبل الثورة. وجردة سريعة لخطابات الإمام الخميني منذ الخمسينيات مرورًا بانتفاضة ١٥ خرداد سنة ١٩٦٣، وانتهاء بانتصار الثورة في ١١ شباط ١٩٧٩، تحيلنا إلى محورية قيادية طاغية على التحول قادرة على توجيه الأمة فيما كل الأحزاب والتنظيمات السياسية العلمانية والليبرالية والإسلامية انضوت في إطار هذه المحورية القيادية.

كان الإمام الخميني هو الذي يقود الثورة من تركيا والعراق وباريس، وكانت الحوزة العملية والشخصيات والمرجعيات الدينية تقف مع الإمام في ثورته وانتفاضته الإسلامية المستمرة. حتى إن الإمام الخميني وبعد انتصار الثورة، شكل أول جمهورية إسلامية من شخصيات ليبرالية، وشهدت التجربة السياسية للدولة في إيران بروز مهدي بازركان الليبرالي رئيسًا للوزراء وإبراهيم يزدي الليبرالي وزيرًا للخارجية ورجال آخرين في هذا الإطار. وتم انتخاب أبي الحسن بني صدر وبدعم واضح من الإمام الخميني رئيسًا للجمهورية. كان دعم الإمام الخميني لأبي الحسن للإيحاء الجدي للإيرانيين وأحزابهم وتياراتهم الفكرية والسياسية، أن الجمهورية (الإسلامية) ليست حكرًا على الإسلاميين الذين ساهموا في صناعة الدولة بل هي ملك للإيرانيين من تكنوقراط وليبراليين وإسلاميين، ولكي يضع رجال الثورة أمام محك الجدية والإخلاص للمجتمع الإيراني، إلّا من ثبتت (خيانته) وخروجه على شرعية الثورة وشروط قيامها التاريخية وحراكها السياسي والاجتماعي والثوري.

كان الإعلام الإسلامي في إيران يتصرف باعتباره إعلام الثورة التي صنعتها الجماهير الإيرانية والأحزاب والتيارات الفكرية

والاجتماعية، ثورة الإسلاميين والشيوعيين والليبراليين والوطنيين، ولم يكـن إعـلام الإسلاميـين الراديكاليـين فقط أو مـا يعرف بخط الإمـام، مع أن المصطلح ليس دقيقًا من وجهة نظـري؛ لأن الإمام الخميني كان خيار كل التيارات والأحزاب الإيرانية.

ولعل التسمية واحدة مـن الأخطاء السياسية التي سقط بها التيار المؤيد بشدة للإمام وأتباعه الخلّص في الساحة الإيرانية.

ولأننـي عشت البدايات الثوريـة وإرهاصات تشكل أول دولة إسلامية في العصر الحديث ومن عاصمة التحول الثوري، -طهران- ، أقـول... كنـت أشاهد كل ليلـة في التلفزيون الإيـراني مناظرات فكرية وفلسفيـة وسياسية تمتد لساعات بين قيـادات في الثورة مثل رئيـس مجلس الشورى الإيراني الشهيد محمد حسين بهشتي وزعماء في الحـزب الشيوعي الإيراني (تـوده) مع أن حزب توده اختلف مع قيـادة الثورة منذ البدايات وكان يعمل على انقلاب عسكري يطيح بإنجاز الجمهور الإيراني. مع ذلك كان قادة الثورة يناقشون مستقبل العمليـة السياسية الإيرانية في الداخـل بود كبير مع الشيوعيين. ولو أن الأجهزة الأمنية الإيرانية لم تكتشف انقلاب الشيوعيين الإيرانيين لـكان زعماؤهـم لليـوم يتمتعون بالحمايـة الكاملة كحريـة التعبير عـن الأفكار. ومـا زلت للآن أتذكـر الأكشاك الإيرانيـة وهي تبيع كل صبـاح صحفًا ومجلات لأحزاب وتيـارات وجمعيات سياسية ومنظمات مجتمع مدني يصل عددها إلى (١٠٠٠) صحيفة ومنشور إعلامي.

كان هـذا يحدث في دولة إسلامية يفترض بالولي الفقيه صاحب الصلاحيـات والشروط المطلقـة أن يمارس ولايته فيهـا. والواقع أن

ممارسة الولاية في جو سياسي عاصف كهذا وفي وقت لم تكن ملامح الدولـة واضحة بالدرجة الكافية، اختزنـت في تضاعيفها استيعاب هـذه الأشـواق، وتأسيـس دولة قادرة علـى التعاطي مـع المجتمع وتحولاته السياسية والاجتماعية والعقيدية والمصالح فيه، بما يتناسب وطبيعة المجتمع وتطلعاته وخياراته الاستراتيجية.

كان بإمـكان الولي الفقيه إعـلان الأحكام العرفيـة أمام المظاهر الشـاذة، كالتظاهـرات المسلحة التـي أخرجتها منظمـة (مجاهدي الشعب) بقيادة رجوي في الشارع الإيراني، وأعمال القتل وتكسير المحلات والعدوان على الناس. وكان بإمكانه أن يعارض انتخاب أبي الحسـن بني صدر خصوصًـا وأن الثورة بـدأت تتحسس تآمر صـدام حسين عليها لمهاجمة حدودها سنة ١٩٨٠. ولو كان الإمام الخميني فعل ذلك لمـا واجه معارضة أحد في الشارع الإيراني الذي بايعه إمامًا للثورة والدولة معًا.

إن الولاية التي يتحدث بعض الكتّاب العرب بغلظة شديدة عنها ويعدّونهـا استبدادًا وديكتاتورية الفقيه كانت تواجه عنف واستبداد ودمويـة أحزاب وتيـارات وجماعـات حاولت فرضـ (ولايتها) السياسيـة والعنفية بالقـوة، فيما كان يفرض الإمـام ولايته الشرعية والقيادية الإسلامية بالتسامح والاستيعاب ومعالجة القضايا المركزية والكبرى التي كانت تواجه الثورة.

في المشهـد العراقـي، فـإن لـون الدم الـذي أهـرق في شوارع طهران من قبل المجموعات السرية الدموية مستهدفًا كل شيء، دور السينما، الباصات، محلات كسب الرزق، الأسواق، الناس بمختلف شرائحهم وألوانهـم، هو ذاته الذي يهرق في العاصمة بغداد والمدن

العراقيــة الأخرى من قبل ذات التوجهات وربما بأيدي أولئك الذين أحرقوا الناس وهم أحياء في طهران.

وفي المشهـد، سيـارات مفخخـة وقتلـى وجرحـى بـالآلاف، وحسب إحصائية أممية تعدى الرقم المليون قتيل وجريح ومهجر من منزله، لكن لون الدم المراق واحد في كل من طهران وبغداد. وريثما تسفـر المواجهات عن نتائج، فإن الفعل السياسي لفقيه بغداد يوازي حجم المشكلة وثقل الأزمة. إنه يتصرف بوحي من مسؤولية سياسية وشرعية محددة. وتلك المسؤولية لم يؤسسها في واقع الشعب العراقي مثلما أسس الإمام الخميني مسؤولية إقامة الدولة في إيران لأن الفرق واضح بين الزمنين.

الإمـام الخميني هـو الذي قاد المسـيرة السياسيـة، وأشرف على بناء الجيش والقوات المسلحـة، وأنجز وعد السيادة الحقيقية للدولة، وكان صاحـب الكلمة الأولى والأخيرة في مسـيرة عنوانها الدعوة لإقامة الحكومة الإسلامية، بينما الإمام السيستاني تعامل مع دولة أو نمـط من الحكومة الوطنية الديمقراطية مـن خارج شروط الدولة التي أقامها الإمام الخميني.

ومـن الطبيعي أن يكون خطاب الدولة الإسلامية في إيران مختلفًا عـن خطاب الدولة الوطنية في العراق، رغم أن (الوطنية) في العراق و(الإسلامية) في إيران ذات توجهات متشابهة في العديد من المظاهر والأشكال.

فالإمـام الخميني الذي أرسى دعائم الحكـم الإسلامي في إيران، تعامـل مع الإسلام كخيار استراتيجي في الحياة الإيرانية، لكنه فسح في المجـال أمام الشعـب الإيراني لإجراء الـدورات الانتخابية سواء

لانتخاب رئيس للجمهورية أو لاختيار أعضاء مجلس الشورى والمجالس البلدية، وتعد تجربة (الانتخابات) في إيران واحدة من الميزات الديمقراطية المتقدمة والمعاصرة التي تحدد نوع الدولة الإسلامية وقدرتها على التعامل مع الآليات الديمقراطية وفق معايير سياسية معاصرة، وربما كان انتخاب أحمدي نجاد وخسارة رفسنجاني في الانتخابات الإيرانية الماضية دليلاً على الارتقاء بالحرية.

السيد السيستاني لم يكن رجل الدولة العراقية. ولم تؤدِّ النجف الأشرف كموقع للمرجعية الدينية دورًا في إسقاط صدام في ٩ نيسان ٢٠٠٣، (وإن كانت مساهمات المرجعية الدينية (الصدر الأول والثاني) وجهود الفقهاء الآخرين أرست ملامح هذا المشروع الإسقاطي)، لكن المسألة السياسية في العراق بدخول الولايات المتحدة الأميركية على الخط غيّر بالتأكيد ملامح الخريطة السياسية العراقية. وبدلاً من أن تكون النجف وعالم الاجتهاد هو الذي يؤسس نمط الدولة، جاءت الدولة إليه تستدعيه في إطار المعرفة بالقواعد والسياسات والدعم والإشراف الأخلاقي، وإذا كان الفقيه الخميني هو الذي قاد الثورة وأنجز وعد الدولة وعرفت الدولة بالعنوان الخميني واستمرت فاعلة في السياسات الإقليمية والدولية، فإن الدولة العراقية أفسحت في المجال أمام فقيه النجف لبلورة السياسات والاعتماد عليه في دعم المسيرة السياسية كون الدولة التي نشأت لا تتعارض مع النجف ولا تختلف مع الفقيه العارف بأن الزمن السياسي العراقي هو زمن (الوطنية) القريبة في توجهاتها من عصر الفقيه العارف بضرورات الناس.

وإذا كان الإمام الخميني واجه تحديات عصيبة في الداخل وضغوطًا وصعوبات وحربًا شرسة امتدت ثماني سنوات ضد الدولة

الإسلامية شاركت بها أغلب القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحـدة الأمريكيـة إلى جانب النظـام العراقي السابق، فـإن السيد السيستاني وموقع المرجعية الدينية في النجف الأشرف واجه ويواجه إلى حين كتابة هذه السطور تحديات لا قِبَل للعراق والمرجعية الدينية وتاريخ العراق السياسي الحديث بها.

لكن موقف المرجعيتين الدينيتين مـن تلك التحديات والضغوط متشابـه عبر الرسالة السياسية والدينيـة والأخلاقية التي أدتها هاتان المرجعيتان في الحياة الإيرانية والعراقية.

كل البدايـات السياسية تحمـل في طياتها مشكلات عصيبة لأنها بدايات. وما رافق انتصار الثورة في إيران كان من النوع الثقيل الذي لم تحتملـه أية تجربة سياسية أخرى، لكن حكمـة الإمام وصلابته في وجه التحديات ووقوف المجتمع الإيراني إلى جانبه حمى الثورة من غـول مؤامرات عديـدة كان أكبرها الحرب التي شنـت على سيادة الدولـة ١٩٨٠ من قبـل النظام العراقـي السابق، ومـا يفعله الإمام السيستـاني في المسألة العراقية هو ذاته ما قـام به الإمام الخميني عبر حمايـة التجربة العراقية الوليـدة وصيانة حقـوق الشعب العراقي، دون انغـلاق على الحكم العراقي الحالي كونـه لم يعلن الإسلام كيانًا للدولـة. إنه أدى مـا أدته طائفة من فقهاء الشيعـة الذين كانوا يرون في الدول القائمـة بالعدالة والحرية دولاً إسلاميـة كالشيخ الآراكي والعلّامة المجلسي.

إن إدارة الأمـور الحسبيـة عند الإمام السيستـاني تعدت الجانب الفقهي لها عبر الاهتمام بالأيتام ورعاية الشؤون الاجتماعية وكفالة المؤسسـات الدينيـة إلى الاهتمـام بالجانـب السياسـي. فأصبحت

(الحسبية) في نظر السيستاني والإمام الخميني كفالة للأمة وحاجاتها ومطاليبها السياسية وأهدافها العقيدية ما دام الأمر يتعلق بالمستقبل وحاجة الشعوب الإسلامية لنظام يتكفل بالحرية والحقوق المدنية وحاجة الأمة لقيادة ترعى مسيرتها الاجتماعية وآمالها في الحياة الحرة الكريمة، وإلّا ما معنى وجود قيادة في الأمة بزمن الغيبة الكبرى للإمام المعصوم عليه السلام؟ هل لكفالة الأيتام والاهتمام بالأمور الاجتماعية وبناء المؤسسات التربوية والدينية على أهميتها، أم مواجهة المطالب الحقيقية والملحة في عالم يتوزع على قوى سياسية كبرى تحاول استلاب الأمم والكيانات الإنسانية؟

إن الشيخ النائيني (توفي ١٩٠٣) أول من نبّه في كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) إلى ضرورة إجراء إصلاحات فقهية وفكرية حقيقية على منظومة (المصالح) وعلى قيم النظر للضرورات الاجتماعية والسياسية في الأمة، ودعا إلى الانفتاح على القيم الحضارية الغربية بما يحصن الأمة من وقوعها في شرك الاستلاب والإفادة من التجارب الاخرى، ولعل الإمام الخميني - وقد كانت تلك الظاهرة في البدايات - استلهم الدروس السياسية الأولى من خلال احتكاكه بالواقع وسار على ذات النهج - نهج الأخذ بأسباب التطور وعدم الاعتراف بالدول التي تشتغل بالظاهر الإسلامي، لكنها تعمل وفق سياقات (إمبريالية) كنظام الشاه محمد رضا خلافًا للسائد من رؤية فقهاء كانوا يرون تأييد هذه الدول بإعلانها الظاهر الإسلامي.

وهنا أقول: لو كان الإمام الخميني على قيد الحياة اليوم، لكان أعلن تأييده لحكومة السيد نوري المالكي كونها حكومة جاءت عبر صناديق الاقتراع، واستمدت شرعيتها من الورقة الانتخابية للجماهير، لأنها تنطلق في تصورها لمفهوم السيادة والعلاقة مع العالم

والمحيط العربي والإسلامي من خلال قواعد القانون الدولي ونصوص الإسلام والإفادة من التجربة السياسية الديمقراطية في العالم، وفوق هذا وذاك كونها حكومة وطنية. وإلا سنقع في التناقض إذا لم يحصل هذا التأييد بوجود تأييد مرجعية الإمام السيستاني لحكومة السيد المالكي.

إن الأسباب التي تدعو المرجعية الدينية لتأييد هذه الحكومة القادمة على خلفية نضالات طويلة، وأنهار دم واسعة، وتضحيات جليلة قدمتها الحركة الإسلامية والوطنية العراقية هي:

١ـ أنها سلطة شرعية بصندوق الاقتراع وليست سلطة قهرية قائمة بالقوة الغاشمة.

٢ـ أن الطبقة السياسية التي تقود الدولة جاءت عبر انتخابات مليونية شارك فيها الملايين من العراقيين برغبتهم وليس عبر سوقهم إلى مراكز الاقتراع بالقوة والتهديد بقطع الحصة التموينية كما كان سائدًا في عهد النظام السابق. وهي طبقة مناضلة عملت في الميدان وقدمت أحزابها وتنظيماتها السياسية آلاف القرابين من أجل حرية الشعب العراقي.

٣ـ أنها سلطة قائمة على أساس رعاية مصالح الشعب العراقي وتعمل على بناء سياسات تصب في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وحماية الدين وحقوق الأقليات ولا تعادي مصالح الأمة.

٤ـ أنها دولة انتهت إلى إقرار دستور دائم للبلاد بالإفادة من خبرات التكنوقراط واستدعاء المرجعية الدينية باعتبارها سلطة في الأمة.

- **الدولة ليست همًّا... الحرية هي الدولة**

في زمـن الخوف والاستبداد تتسـع دائرة الرجاء، وتنمو مساحة المطالبين بالحرية وتتعدد رغبات أصحاب الرأي بضرورة خلق فضاء معـرفي - فقهـي - سياسي قادر علـى تقريب المفاهيـم الدالة على نزاهة الحرية باعتبارها حقًّا إنسانيًّا مشاعًا ودليلاً على انسجام النظام السياسي مع نفسه.

ولذلك لم تكـن المطالبات بقيام نظام إسلامي قبل الثورة الإيرانية وبعدهـا عنوانًـا لسياسة استبـدال نظام اجتماعـي - سياسي بنظام آخـر، بمقدار ما كانت تعكس رغبـة أكيدة وقراءة موضوعية لجوهر الاجتماع الإنساني وتوقه لنظام العدالة والحرية.

حتـى أن مفكرًا إسلاميًّا كبيرًا هـو الإمام محمد باقر الصدر وإبان حركته السياسية في الثمانينـات، دعا الأمة إلى انتهاج سبيل الدعوة الإسلامية الأولى، وهي تكسّر أغلال العبودية لنظام الجهل والجبروت والاستبـداد وإلغاء ثقافـة الخوف من السلطان لبسـط نظام الإسلام بوصفه دعوة للهداية والحرية، وقـد خاطب الشعب العراقي أيامئذ لخوض غمار تجربة مقاومة النظام الدكتاتوري السابق (إني لأشعر أن هذه الأمـة بحاجة إلى دم كدم الإمام الحسين (ع)... وإني صممت على الشهادة).

إن استشهاد مفكر وعبقرية إسلامية بحجم محمد باقر الصدر خلق ردات فعـل في الاجتماع العراقـي، أدت إلى انتفاضات وحركات مقاومة وتثوير روح اليقظة والحماسة والتحدي في أوساط الأتباع. وربـما مثلت مرجعية السيد الصدر الأول نقطة مميزة وإضاءة حقيقية لقـدرة الفقيه الإسلامي على تثوير مكامـن الطاقة الحرارية في الأمة

بما لم يسبقه إليها أحد، كل ذلك بفعل روح التحدي والإصرار على الشهادة بغية إقامة فضاء للحرية.

إن التصميم على الشهادة ربما هو الخيار الوحيد والأخير في عبقرية هذا الفقيه الإسلامي الكبير، بعد أن رأى أن استبداد النظام السابق وعدم قدرة الفاعلية الإسلامية والوطنية أسبابٌ موجبة تحتم عليه خرق الصمت واحتواء الأشواق العراقية بأن يقدم دمه عبر قرار تاريخي في لحظة كان العراق فيها غارقًا بالخوف وسطوة الحاكم وغياب التعاطف العربي وتآمّر الخارج الدولي، فيما كانت الثورة الإيرانية تطرح نفسها بديل حرية وعدالة قبل أن تطرح نظامها بديلاً عن الأنظمة القائمة.

إن الحاكمية الإسلامية في رأي الشهيد الصدر لا تعتمد الحركة الانقلابية المسلحة، بل تعتمد الحركة الانقلابية في الفكر ودرجة الوعي بالمسؤولية الرسالية، واعتبار تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة همًّا إنسانيًّا، يجب السعي لإقامة شروطه في الاجتماع البشري.

ومن هنا ربط هذا الفقيه الاستشهادي والعبقرية الفكرية-الانقلابية وجوده لتحقيق غاية الهموم الإنسانية العراقية وأضاء بثورته وصوته الإسلامي عتمة طويلة في ليل الأمة البهيم.

إن الغاية من إقامة النظام الإسلامي هي؛ تحقيق العدالة والحرية وإحداث انقلاب جذري في حركة الحياة العراقية يصاحبه فقه متحرك، يؤمن ببناء الكيان السياسي عبر قواعد الشريعة، وباجتهاد يتماشى ومتغيرات الحياة الإنسانية، ولهذا كان الشهيد الصدر متنبهًا لهذه المتغيرات، فدعا إلى (منطقة الفراغ) التي يسمح للفقيه من خلالها التحرك لملء الفراغات الاجتماعية والسياسية، بمادة فقهية

تنسجم ورغبة المجتمع في التطلع لصورة الحياة الحقيقية ولمشهد العدالة والحرية المنشودة.

ويعتقد عدد من أصحاب الرأي (ونحن منهم) أن دعوة الإمام الصدر لـ(منطقة الفراغ) لها صلة بموضوع الدولة وقيامها الاجتماعي في الأمة، قبل أن تكون مساحة للفقيه في علاقته بالمسألة العبادية.

ولم تكن الدعوات التي سبقت دعوة الإمام الصدر بإقامة نظام إسلامي أو نظام عادل في العراق وإزاحة الدكتاتورية عن كاهل العراقيين بعيدة عن جوهر الأهداف الفكرية والسياسية للصدر، بل أكاد أجزم أن كل الدعوات (الربانية) التي هبطت على هذا الكوكب كانت تستهدف إقامة الحدود الأخلاقية التي تستطيع خلق مجتمع يتحرك بعقله وهدي النصوص الربانية لإقامة قواعد الحق والعدل والحرية.

من هنا كان هذا الخوف الشديد من دعوات الصدر لإقامة نظام -أكد في بياناته قبل استشهاده (رض)- يحترم الشعائر الإسلامية ويلبي إرادة الشعب العراقي التي استطاع النظام السابق تكبيلها بقيود الخوف والقتل والاعتقال وهدم البيوت والتعليق على حبال المشانق.

كان الصدر يرتل وهو في زنزانته نصوص الحرية، وحلم إقامة دولة العدالة، ورؤية الإنسان وهو يعيش أشواقه دون خوف، وما القرآن سوى صوت الأشواق الإنسانية سواء صدر على لسان جبرائيل أو تهادى رخيمًا على إيقاع صوت الصدر.

لقد واجه محمد باقر الصدر نظامًا ديكتاتوريًّا، ولم يكن نظامًا علمانيًّا، وإن غطى قشرة استبداده بعنوان الحكم الاشتراكي، وحين

اقتيد محمد باقر الصدر من بيته كانت أمام هذا المرجع خيارات مفتوحة أقلها المغادرة خارج العراق والاستقرار في لبنان.

أتذكر أن الحركة الإسلامية التي تربت على أفكار الإمام الشهيد نظمت وفود البيعة التي جاءت النجف لمبايعة الإمام. كان آلاف الشباب الرسالي المتدين يهتف بقوة بحياة الصدر، ويبكي بحرقة بسبب معلومات عن عزم الإمام مغادرة العراق.

كان الإمام يبكي مع آلاف الشباب ووفود البيعة، وكان يؤكد لهم مقولته الشهيرة (والله لن أخرج... أنتم أهلي وعشيرتي وأخواني).

لكنني وبعد مرور أكثر من (٢٨) عامًا على استشهاد الإمام أتساءل بموضوعية شديدة:

هل كان قرار الحركة الإسلامية بإرسال وفود البيعة واستبقاء الإمام الصدر في العراق صائبًا ؟ وهل أن تقديم الإمام فريسة سهلة بين فكي أنياب النظام الديكتاتوري السابق قرار حكيم؟

كان قرار الإمام بالشهادة قرارًا تاريخيًّا لمرجع مثله وبحجم رؤيته ومشروعه الوطني-الإسلامي لكن قرار الحركة الإسلامية لم يكن كذلك.

• دولة الخميني... الولادة في جامع الهندي والإعلان في جنة الزهراء

على منصة مهابة في مقبرة الشهداء (جنة الزهراء) وبعد عودته من المنفى القسري الذي استمر (١٥) عامًا يعلن الإمام الخميني ولادة (الجمهورية الإسلامية) كأول نظام سياسي يتبنى الإسلام قاعدة لإدارة الحياة الإيرانية، وربما قاعدة لإدارة نظام الحياة الإنسانية بعد نهاية عهد الدولة الإسلامية الأول.

لقد اختار الإمام الخميني مقبرة شهداء الثورة لتكون ساحة الإعلان الأول للدولة، كان بإمكانه أن يعلن عن ذلك الإنجاز الإسلامي الكبير في التاريخ الإنساني المعاصر من على منصة البرلمان الإيراني، باعتباره واجهة سياسية شعبوية، وفيها ممثلون عن مختلف التيارات والطبقات السياسية الوطنية الإيرانية، وكان بإمكانه أن يتحدث عن العهد السياسي الإسلامي-الوطني الإيراني من حسينية إرشاد التي تميزت على الدوام بأنها منتدى المعارضة ومسرح الأفكار التنويرية والسياسية والثورية كما كان سائدًا أيام مفكرها الشهيد علي شريعتي.

لقد أعلن الإمام الخميني عن تلك الولادة التي جاءت على أنهار من الدم والضحايا والآلام والمظاهرات المليونية وأسطورة الكفاح الوطني الفريد في مقبرة الشهداء، وفي ذلك دلالة على حيوية المشروع الثوري وأن الشهداء أحياء لا يموتون، ففي دمهم تتجلى الحرية في أنصع معانيها ودلالاتها. وهي إشارة إلى أن ما أنجز لا يعود ريعه السياسي والاجتماعي لأحد من المتفرجين أو العاملين على فقه تخدير الأمم، بل للذين يفجرون الأرض عيونًا من الحرية والعدالة. كان الإعلان انتصارًا إسلاميًا لقيم الحرية والعدالة.

كان في جنة الزهراء شهداء من مختلف التيارات والمشارب والاتجاهات والألوان الاجتماعية، كان فيها ابن المدينة والقرية، الأستاذ الجامعي والطالب والفلاح، وفيها كل الأعمار والمكونات، وقد أراد الإمام في الإعلان أن يكون رسالة لكل الإيرانيين، أن هذا الإنجاز هو إنجازهم، وأن العالم لا بد أن يتنبه لدور هذه الشرائح في عملية تقييم الثورة واحترام الدولة التي أسسوها بدمائهم.

وفي فقه إمام الثورة، فإن الإعلان يكتسب أهمية سياسية تاريخية ووطنية مهمة.

سياسيًا؛ توقفت السياسة الإيرانية عن المشاركة في الصياغات الأميركية للأحلاف الضاغطة في المنطقة، وأصبح من المتيسر ولادة عالم خال من هذه التحالفات السياسية الهجينة التي ابتلعت الثروة والسيادة، وكانت مصدرًا حقيقيًا من مصادر تهديدها عسكريًا وسياسيًا باستمرار، بوجود محمد رضا بهلوي بوصفه شرطي السياسة الأميركية، وبدأ عهد سياسي جديد في المنطقة تقول فيه طهران الخميني، طهران الدولة الإسلامية، كلمتها في المفاهيم الرائجة كالسيادة والحرية والاستقلال وصياغة التحالفات الإيجابية مع دول المنطقة بما يخدم المصالح الوطنية العليا لشعوب العالم العربي والإسلامي. من هنا نعتقد أن الحرب الشرسة التي شنت على إيران عام ١٩٨٠، استهدفت بوضوح تعطيل إمكانيات الدور الإيراني في المنطقة العربية، لكي لا يستبدل الدور الشرطي للشاه بدور السياسة المتوازنة، التي بدأت تظهر بصعود المشروع الإسلامي وقيادته السياسية الجديدة.

وسياسيًا؛ انكشفت معالم التوجهات الإسلامية الجديدة للعهد الإيراني بقيادة الإمام، وأصبح واضحًا أن هذه الثورة لا تستهدف ممارسة دور النيابة في مواجهة الأنظمة التي كان لها رأي ممانع إزاء السياسة الأمريكية، ولا تحارب أحدًا مقابل جني مكاسب سياسية أو عسكرية أو مالية كما كان سائدًا في السياسة العربية. وسرعان ما وقفت الثورة إلى جانب الحاكم العادل في سوريا (حافظ الأسد)، وبادلها الحاكم العادل ذات الروح على قاعدة الوقوف بوجه سياسات الأحلاف الضاغطة، واستعادة الأراضي المحتلة، وتأسيس

جبهـة حقيقية، تستطيـع استيعاب شرور الضغـط والانطلاق لدعم الأحزاب الوطنية والإسلامية وتمتين الممانعات السياسية في المنطقة، ومن هنا كانـت الثمرة القصوى لوجود هـذا الممانع المتماسك بين طهـران ودمشق، صعود حزب الله وحركـة المقاومة في لبنان، وما حققه الحزب في الحروب التي خاضها، -خصوصًا، حرب العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان-، دليل حيٌّ على صورة هذا التماسك وحيوية قرار الممانعة.

وتاريخيًا؛ استعـاد هذا الفقيـه العارف بأحـوال الزمان والمكان الإسـلام الحقيقي في ممارسـة دوره الحضاري كصانـع للسياسات، وليـس متلقيًـا أو غارقًا في عملية تكـرار النصوص الساكتة. وبدأ هذا (الإسلام) يتلمس طريقه في بنـاء الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، وفي صياغة نظريته في الأمن والاستقرار وحماية سيادة الأرض، التي أنشأ فيها دولته عبر حركة الرأي الفقهي السديد ومتانة القرار السياسي الداخلي، والأهم فاعلية المجتمع الإيراني وقدرته في الاجتهاد لبناء المؤسسة المحلية وتسوير محيطه بالقوة.

إن النظرية الخمينية في صياغـة القوة تستعيد النظرية الصينية عبر اجتهـاد معرفي لتسوير المحيـط بعناصر التماسـك، أن الخميني هو ماوسيتونغ وطهران هي بكين الإيرانية.

لقـد اختـار الإمـام الخمينـي جامع الهنـدي في النجـف مكانًا لإشاعة فكر الدولة في الإسلام، وهي رسالة متعددة الإشارات لكل المعنيين من علماء وفقهاء ومؤسسات دينية؛ أن الإسلام لديه رأي في الاجتمـا ع الإنساني، ولديه مجال فقهي ومعرفي لصياغة فهم شمولي لمعنى الدولة يتسع للأشواق البشرية، ويستجيب لضرورات المجتمع

ومتطلباتـه العقديـة والاقتصاديـة والفكرية والتربويـة، وما يحمي سيادته من الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية.

ولعل الإمام بالمحاضرات التي كان يلقيها في (الهندي) شكل أولى بواكـير الوعي المعرفي الفقهي-السياسي لمفهـوم الدولة الإسلامية، وأسسـ واحدة مـن أهم الفتوحـات الفكرية في هـذا الصعيد بعد سكوت واضح عن الإدلاء بهذا التصور ساد عقودًا طويلةً المنتديات الفقهية الإسلامية.

كانـت (الحكومة الإسلاميـة) همًّا معرفيًّـا وسياسيًّـا عاشه هذا الإمام في المنفى. وكان يكرر عبارته الشهيرة لكل زائريه من العلماء وقيـادات في التيـار الإسلامي العراقـي والعربي أن الشــاه لا بد أن يرحـل (شاه بأيد ميرود)، وهي دلالة على حجم المشروع الإسلامي العريضـ الذي كان ينمـو في أعماق الإمام كيمـا يستطيع النهوض بمستلزمات ما بعد نجاح مشـروع الدولة في إيران عبر الوقوف ضد سياسات الأحلاف الاستعمارية، وبناء قاعدة حقيقية للإسلام قادرة على تشكيل لوحة العصر الإسلامي الجديد.

إن تلـك المحاضـرات كان لهـا الفضـل الكبير في تنبيـه الحركة الإسلاميـة لضـرورة تطويـر نظريـة التحـرك عـبر المطالبـة بإجراء إصلاحـات في نمط خطاب الثورة وعـدم التراجع أمام مطلب إقامة (الحكومة الإسلامية).

وينقـل المفكر الإسلامـي العراقي رئيس مجلس الحكم الانتقالي عز الديـن سليم (استشهد في ٢٠٠٣)، أن حزب الدعوة الإسلامية كان علـى صلة وثيقـة بالإمام الخميني أيام إقامتـه في النجف. وفي انتفاضـة ١٥ خرداد ١٩٦٣، أرسلت قيادة الدعوة أربعة من الدعاة

للمشاركة في الثورة ضد الشاه، وينقل لي الأخ الشهيد أن الحزب ساهم في توزيع فتوى الإمام الخميني التي دعت لإسقاط الشاه، وإقامة الحكومة الإسلامية بشكل واسع في العراق.

إن الحركة الإسلامية في العراق ورغم ما واجهته في البدايات، كانت تشتغل على أساس دعم الفقيه العارف بالزمان والمكان وضرورات العمل الإسلامي، وكانت تعتبر الإمام الخميني مرشدها وزعيمها الروحي، وتسترشد بأفكاره وبياناته ومحاضراته ومجمل طروحاته الفقهية والسياسية.

إن مقولة (ذوبوا في الإمام الخميني كما ذاب هو في الإسلام) للإمام الشهيد محمد باقر الصدر، بعد انتصار الثورة الإسلامية لإخوته وأبنائه الدعاة، تكرس للبيعة الواضحة لهذا الإمام الذي نجح في إسقاط الشاه وإقامة الحكومة الإسلامية، ولعل الهجرة التي حدثت لغالبية أبناء الحركة الإسلامية من العراق إلى إيران، واتخاذ طهران مركزًا لنشاط الحركية الإسلامية العراقية، ليس إلا دليلاً على التمسك بالإرادة الخمينية في صناعة الرأي العام الداعم لقواعد قيام الدولة الإسلامية، وترجمة حقيقية لمعتقدات الشهيد الصدر الذي كان يرى في الإمام الخميني زعيم العصر الذي فجر الوعي السياسي بالإسلام، وبالدعاة باعتبارهم قاعدة النهوض بمستلزمات هذا الوعي وشروطه الاجتماعية – السياسية في العراق.

إن الإمام الشهيد محمد باقر الصدر يعني في الذوبان الالتحام بمفهوم الدولة الإسلامية بوصفها الخيار الاستراتيجي الذي يمهد السبيل لإشاعة قيم الحرية.

وكان من الممكن المضي بخلق فضاء الحرية في المنطقة بعد الثورة، لــو كانت الأنظمة العربية اشتغلت علــى تطوير العلاقة مع (الدولة) الإسلاميــة، كونها جمهورية أسقطت الشاه الذي كان يهدد العرب ويحمــي المصالح الأميركية والإسرائيلية، وبدلاً من حماية (العروبة) بدعــم الثورة وإقامة سياج سياســي مشترك، تم دعم صدام في حربه بــرًا وجوًا وبحرًا وبجسور من الأسلحــة الأمريكية، وتحول العراق بفعل هــذه (المغامرة المجنونــة) إلى ساحة مفتوحــة لحروب العرب الطائفية والحقدية ضد الثــورة، وتم إغراق العراق وإيران بأنهار من الدم عبر ثمان سنوات من الموت والجثث وخسارة المليارات وتعطيل إمكانيات البلديــن الاقتصادية والعسكرية والبشرية والسياسية، إنها حرب قادها صــدام ضد العروبة أولاً قبل أن تكون حربًا ضد إيران الخميني.

ربمــا كان الحقد الطائفي عند بعض العرب، والقيام بحرب النيابة عن المشــروع الأميركي في المنطقــة عند البعض الآخــر، واحدًا من أهــم الأسبــاب التي كانت وراء الحرب، لكن هــل فكرت (الدولة) الإسلاميــة في إيــران بالانتقام مــن العرب بعد إعلانهــا عن امتلاك النووي وما هي عليه اليوم من قدرة عسكرية فائقة في الخليج؟

ليتذكر العرب (الأميركيون) أن أمن الخليج مسألة يقررها العرب والإيرانيــون، وأن تاريخ الاعتماد على مفهوم الشرطي انتهى بنهاية صــدام، ولــن يكون العــراق ساحــة مفتوحة لحــروب العرب ضد إيران.

ولو أسقــط بعض العرب (البعــد الشيعي) في الدولــة الإسلامية الإيرانية، وتعاملوا مع طهــران باعتبارها دولة لها أحلامها السيادية

المشروعـة بحماية وجودها من الأخطـار ورغبتها في إقامة علاقات استراتيجيـة حقيقية مع العالم العربـي، لارتاحوا وأراحوا، لكن هذا البعـد هو المسؤول دائمًـا في الذهنية العربية عـن التداعيات المريرة في العلاقـات بين العرب وإيران، مع أن (الجمهورية) لم تتعامل بهذا البعـد مع العرب، ولم تصنف وهي تقيم علاقاتها مع المحيط المجاور لها علـى أساس طائفـي كأن تقيم علاقات مع المالكـي الشيعي في بغداد وترفض إقامة علاقة مع الرياض السنّية.

إن البعـد الشيعـي في الدولـة هو الـذي طرد موظفـي السفارة الإسرائيلية في طهران بعد الثـورة بساعات، واستدعى هاني الحسن سفيرًا لفلسطين، وهو الذي دعم القضايا المركزية العربية في المحافل والمنتديـات الإقليمية والدولية، وهو الـذي أقام للقدس يومًا مليونيًّا بعـد نهايـة الأسبوع الأخير مـن كل رمضان، بل هـو المسؤول عن الأهميـة الاستراتيجيـة لهذه المنطقة في العالم، فهـل يكافأ هذا البعد بالحروب والحصار والتآمر والعدوان والكيد؟

إن الـذي سلم فلسطين لليهود هديـة مجانية في ١٩٤٨، هو عبد الله بـن طلال واستكمل بيع فلسطين الحسـين بن طلال، وأن الذي حرر جنوب لبنان واستعاد السيادة ويقاتل المشروع الصهيوني دفاعًا عن المقدسـات الإسلامية وحرية الشعب الفلسطيني هو حسن نصر الله، إن العروبة الحقيقية تجسيـد لقيم القرآن وليس التمسك بقشور المصطلح وخيانة الأرض والعرض والدين.

إن البعد الشيعي مشروع لاستكمال تحرير الأرض العربية بعد أن عمل الآخرون على استكمال بيع الأرض.

سلسلة أدبيات النهوض

١- العبادة والعبودية في الرؤيا والسلوك عند الإمام الخميني	حسن يحيى بدران
٢- عاشوراء وخطاب المقاومة الإسلامية	علي مهدي زيتون
٣- الشعائر الحسينية من المظلومية إلى النهوض	شفيق جرادي
٤- على ضفاف الفرات	إبراهيم أمين السيد
٥- مجتمع المقاومة	نعيم قاسم
٦- الشيخ عبد الحميد بن باديس	إلياس جوادي
٧- الثورة الإسلامية في إيران ظروف النشأة والقيم القيادية	منوشهر محمدي
٨- الخطاب عند السيد حسن نصر الله	أحمد ماجد
٩- الحداثة والمقاومة	طه عبد الرحمن
١٠- الإمام ونهج الاقتدار	شفيق جرادي
١١- قيم النهوض: الحرية – العدالة – الاستقلال الوطني	مرتضى مطهري
١٢- النهوض الحضاري في فكر الإمام موسى الصدر	غسان فوزي طه

١٣- القدس في الوعي المقاوم	بلال حسن التل
١٤- مباني إنتاج الآخر في العقل الإسرائيلي	حسين سلامة
١٥- الدولة والمقاومة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة	مجموعة باحثين
١٦- المقاومة - جدلية الحق والقوة	مجموعة باحثين
١٧- الشورى ونظم الأمر	علي يوسف
١٨- الحرب على غزة	مجموعة باحثين
١٩- إشكالية الوعي والذاكرة العربية	بيان نويهض الحوت
٢٠- المرجعية الدينية والمقاومة	عبد الستار الموسوي